کتابخانه آستان قدس

+ اسم کتاب ~~مرآة الزمان~~ رساله در ابطال زمان موهوم — عربی

مصنف ~~آخوند اسمعیل خواجوی~~

خطی نستعلیق شکسته ۱۹ سطری

سال طبع یا تحریر — عدد اوراق ۱۳۱

جزء کتب حکمت خطی شماره ۵۸۷۰ خ

شماره عمومی ۸۸۵ شماره قبض ۱۷۱۱

واقف میرزا رضا خان نائینی تاریخ وقف مرداد ۱۳۱۱

طول ۱۵ عرض ۱۰ سانتیمتر قفسه



باسمه تعالی

## شناسنامه آسیب شناسی

| | | | |
|---|---|---|---|
| نسخه شناسی | عنوان | رساله در ابطال زمان موهوم | |
| | درجه نفاست | عادی | نوع: خطی ○ چاپ سنگی ○ |
| | شماره اموالی | ۸۸۵ | اندازه: ۱۵×۱۰ |
| | قطع | جیبی | تعداد اوراق: ۲۱ |
| آسیب شناسی و اقدامات مرمتی | درصد تخریب اوراق | ۱۰ ○ ۲۰ ○ ۵۰ ○ ۸۰ ○ | از هم پاشیدگی عطف: دارد ○ ندارد ○ |
| | نیاز به جعبه | دارد ○ ندارد ○ | نوع آفت: شیمیایی ○ زیستی ○ فیزیکی ○ |
| | نیاز به جلد سازی | دارد ○ ندارد ○ | نیاز به مرمت جلد: دارد ○ ندارد ○ |
| | نیاز به مرمت اوراق | دارد ○ ندارد ○ | نیاز به دوخت عطف: دارد ○ ندارد ○ |
| | نیاز به لکه گیری | دارد ○ ندارد ○ | نیاز به گردگیری: دارد ○ ندارد ○ |
| | نیاز به آفت زدایی | دارد ○ ندارد ○ | نیاز به اسیدزدایی: دارد ○ ندارد ○ |

بررسی کنندگان: ۱. افشار ۲. ابراهیمی

۳. ناظر: فرهادی

اقدامات انجام شده:

تاریخ بررسی: تاریخ اقدام:

بسم الله الرحمن الرحيم
تبارك الذي كان ولم يكن معه شيء ثم شاء فأنشأ الأشياء
وأتقنها على ما شاء بكيف شاء كما شاء والصلوة والسلام على
سيد الأنبياء وخاتم الأوصياء وآله الطاهرين من الأئمة الأصفياء
فهذا مرآة الأزمان بها ينكشف ما اشتبه من أمر الزمان
الموهوم على بعض الأعيان سيما كاشانه وإيانا من رخنش التحقيق
وله الوهن فلما تعرفت أنه لا يجوز توهم في الدهر حدة والتصرم وكذا
دفوات الحركة والامتداد والانقضاء وتجدد والسيلان أو ذلك
من لوازم الحركة واتصال التجدد وتدريج الحصول شيئا فشيئا و
إذا كان كذلك فكيف يتصور في العدم الصريح السرمدي
والليس البات ... حدود وتلاحق أحوال وتغاير أحيان
واختلاف أوقات حتى يتوهم الأزل والسيلان والنهاية
واللانهاية ورده الأصل المحقق فإنا لا نسلم أن للاتصاف



بالامتداد والانقضاء ومثاله وقوع تجدد الحركة لم لا يجوز أن ينتزع
من استمرار بقاء الواجب أمر ممتد على سبيل التجدد والتقضي من الظاهر
أنه كذلك ولا يستبعد فيه لنكتة وأنهم يقولون الحركة القطعية
منتزع من الحركة التوسطية والزمان منتزع من الحركة ... السيال فكما جاز
انتزاع الأمر الممتد المتجدد المتقضي عن الأمر الشخصي الذي لا امتداد فيه
ولا انقسام ولا تجدد ولا انقضاء فكذلك يجوز ههنا بلا فرق أصلا
ومن هذا ظهر ضعف ما ذكره بعض المحشين في أنه لو تم أنه إذا كان
أمرا موهوما كان له منشأ انتزاع فحينئذ الكلام إليه فهو لا واجب
أو ممكن لا جائز أن يكون واجب الوجود فيكون ممكنا موجودا فيلزم
وجود قديم سوى الله تعالى لما عرفت أنه منتزع من الواجب ولا دليل
على بطلانه وهو لم يذكر إلا الدعوى وقد يجاب عنه بأن ما حصله
منع كون الزمان مقدار الحركة بجواز كونه مقدار البقاء وهذا بعينه
ما ذكره أبو البركات البغدادي بقوله فيكون في الزمان ... مقدار
البقاء ... الزمان مستمر ... فيه كالواجب والمجردات
العقلية الربانية لا بد أن يكون بقاؤه بمقدار من الزمان فالزمان مقدار
البقاء ووجود واستمراره وهذا مع أنه غير مرتبط لمدعاه لدلالته
على كون الزمان مقدار البقاء وهو كما يدل على أنه مقدار
الوجود يرد عليه أن المعقول من البقاء هو استمرار الوجود من
حيث نسبته إلى الزمان الباقي فيكون متوقفا عليه فلو كان

فلو كان الزمان مقدارا له لتوقف عليه ولزم منه الدور وعلى هذا
فلا بد في تصحيح معرفة الراجب من القول بان الزمان المنقدر مر كلا سبق
او القول بان بقائه تعالى عبارة عن عدم عروض عوارض الزوال
عليه وليس المراد به استمرار وجوده المقارن للزمان لتعاليه عن
الزمان لانه كان ولم يكن معه شيء ولذا فسر والباقي من اسمائه
تعالى بالابدي الذي لا يسبق العدم عليه ثم انت خبير بان هذا الامر الممتد المتجدد
المنقضي الذي ليست له جهة غير الاتصال او الانقضاء والتجدد
وعدم الاستقرار لا يمكن انتزاعه الا ما يكتنف بنسبة الى الامور
الى زمنه ومن وجود العالم الجسماني لا من وجود ذي البقاء وعلى فرض وجود
العقول وتقدمه عليه لا يكتنف بنسبة تعالى اليها ولا بنسبة
بعضها الى بعض لانها نسبة الثابت الى الثابت فكيف
يمكن ان ينتزع من ذاته الموصوف بالاستمرار والاستقرار
ما له مقدار موصوف بالتجدد وعدم الاستقرار ولا انتزاع
الحركة القطعية من الحركة التوسطية فلانها وان كانت من حيث
ذاتها امرا شخصيا مستمرا غير متجدد لا منقسم ولا متجدد الا انها
يعرضها اختلاف النسب بالقياس الى الحدود المفروضة في المسافة
فلها جهتا الاستمرار ذاتها وسيلان من قبل بواسطة استمرارها في
~~ذاتها وسيلان من قبل بواسطة استمرارها في~~ ذاتها وسيلانها
بالاضافة الى الحدود وتقضي في الخيال امرا ممتدا غير قار

يطلق

٣

يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فهذا امر لطيف لا ينتزاعها منها الى
الفرق واضح ولعله نظر لما احد جهتيها الذاتية وغفل عن
جهتها الا في الى بعضه ولم يدر ان منشأ الانتزاع انما هو
مجموع الجهتين جميعا وكذلك في الان السيال فان مع استمراره
وبقائه بشخصه كالحركة بمعنى التوسط له سيلان واختلاف نسبة
يمكن بذلك ان ينتزع منه امر ممتد متجدد ومنقضي مطابق للحركة بمعنى
القطع فان الزمان بمعنى الامتداد امر مرتسم في الخيال من الان
السيال الذي هو موجود في الخارج بسبب عدم استقراره واثباته
على سبيل التدريج كالخط المرتسم من القطرة النازلة والشعلة الجوالة
وهذا بخلاف وجود الواجب فان له مجرد بقاء من دون
اختلاف بنسبته الى الامور التي توجد بعضها قبل وجود العالم
وفرضها قبله كجعل باله وجود نفس امر او امر اعتبار بافرضها او توهم
خلاف ما ذهب اليه المورده كالسيال فلا يمكن ان ينتزع من
من ذات الواجب بملاحظة بقائه ما له مقدار ممتد متجدد
منقض في نفس الامر لان المنتزع غير ممكن الانتزاع من الثابت
لعدم امكان ادراك احدهما من الاخر وبالجملة الزمان غير قار
فلا يكون مقدارا للقار والا لتحقق الشيء بدون مقداره
فهو مقدار لغير قار وكل امر غير قار فهو الحركة فالزمان مقدار
للحركة كما حققه سيد المحققين واذا ثبت ان الزمان مقدار الحركة

فحيث لا حركة فلا زمان وبذلك يثبت له الاتصاف بالامتداد
والانقضاء والامتداد ومثاله فرع وجود الحركة وآية لا تكون
انتزاعه من استمرار الوجود فيتلخص الكلام في هذا المقام ان
الزمان الموهوم لو كان له تحقق في نفس الامر وليس
بواجب بالذات فيكون [illegible] الى العدم وليس
كونه قائما بالذات فلا بد له من محل يقوم به ولا يتصور له محل
الا الحركة اي فطرة له والحركة لا بد لها من محل ولا محل لها
غير الجسم وان لم يكن له تحقق فليس له الا الاسم من دون تحقق
المسمى فلاي وجه يسمونه بالزمان وهو عبارة عن كم متصل
الذات غير قار وبما قررناه ظهر لك ما ذكره بعض المحققين
في ابطاله كلام حق لا غبار عليه ولا [illegible] وفيه اصل [illegible]
الف وفي كلام بعض الاكابر الف وانا لم نذكر على
على النسق الاول لئلا [illegible] وظهوره فان [illegible]
امر لا بد له من منشأ فيصلح لذلك الا ترى انهم اذا الاقرار
زيدا مثلا وكان شجاعا يقولون [illegible] اسدا او لا يقولون
ذلك اذا كان جبانا الا على سبيل التهكم او بمعنى [illegible]
[illegible] الادراك من اي [illegible] من التحليل [illegible] واحد
[illegible] هذا الوجود من المهية وادركناه بوجه من الوجوه العارضة
لكنه [illegible] الا ان كان الوجود [illegible] منها فلا يصح [illegible]

البروده

البروده من النار والفضيلة من الكفار والبصرة من [illegible]
ذلك امر لا يخفى على ذوي الابصار وبذلك يظهر فساد
قوله لا مكابر انه ينتزع من الواجب تعالى لان وجوده لا يمكن
ان يكون منشأ لانتزاعه منه لا من المقدار والامتداد ولا
يكون الا لما له اجزاء مترتبة قارة او غير قارة وهذا امر ضروري
فان ما لا يكون له اجزاء كيف يمكن ان يكون له مقدار
والوجود [illegible] هو وجود لا جزء له بل هو بسيط بل لو انه لم
يتوهم انقضائه [illegible] تعرفت [illegible] من لوازم النور [illegible] حقيقته
ظهر لك ما حصله امر ظاهر ولكن غفلة الاستاذ [illegible] ممتنع
لا يخفى على من [illegible] واحد [illegible] استشهد له بهو
[illegible] عليه [illegible] ذلك الا [illegible] السواد ومنه يظهر [illegible]
[illegible] قول المستدل [illegible] الزمان الموهوم [illegible]
الوهم [illegible] عليه [illegible] الحركة السودائيه و
[illegible] ما قال [illegible]
القول ما قلت [illegible] لا اعلم ان العالم [illegible] الزمان
[illegible] بالضرورة [illegible]
مستقلا والمنازع مكابر مقتضى عقله فلا يستحق الجواب
اختلفوا في ماهيته فزعم قوم منهم انه جوهر ليس بجسم ولا
جسماني واجب بذاته ومنهم من زعم انه [illegible]

انه حركة وزعم ابو البركات انه مقدار الوجود وذهب ارسطاطاليس
الى انه مقدار الحركة واختاره المتاخرون فهو كما ترى اقول كما تمسك
السيد لابطال القول بالزمان الموهوم بانه لا يتصور في العدم الصريح
ولا يتوهم في الدهر السرمدي والانقضاء ذكرها لا نهاية فيه مسلكه عن
الحركة تعرض المحقق لدفعه بمنع توقف الامتداد والانقضاء
وامثاله المتناولة للموهوم من الزمان عليها وجوز ان يتوهم
من استمرار وجوده تعالى امر ممتد على سبيل التجدد والتقضي و
استشهد ذلك بانتزاع الحركة القطعية من التوسطية و
الزمان من الآن لانه يدل على جواز انتزاع الامر المتجدد و
المتقضي من الامر الشخصي الذي لا امتداد فيه بدون حركة
فكما جاز انتزاعه من ذلك مع انه ليس من الحركة التدريجية في
شيء كذلك يجوز انتزاعه من استمرار الوجود من غير توقف على
الحركة ووجودها والمجيب لم يعرف المراد وتخيل انه منع
كون الزمان مقدار الحركة مع انه لا يتصف ذكر الكلام
ولا يرتبط بالمقام فتصدى لاثبات تلك المقدمة
بان الزمان غير قار فلا يكون مقدارا الا لمثله وكل امر
غير قار فهو الحركة فالزمان مقدارها وانت تعلم انه لم
يتعرض لاثبات كونه مقدار الاكتفاء بمحض الادعاء ومنع
كونه مقدار الحركة كيف يسلم كونه مقدارا وقد منع بعضهم

ان

كون الزمان مقدارا حقيقة وبين المحقق الدواني ان غاية ما يدل
اللازم هو انه لا يمكن الحكم على سبيل المسامحة ومن لا يلزم تحقق الشيء
بدون مقداره او يجوز ان يكون الزمان امرا غير قار قائما بالشيء
قارا كقيام الحركة بالجسم ولا محذور الا في تحقق الشيء بدون مقداره
المتجدد والمتقضي بحسب استمرار ذلك الشيء وقال القوشجي في بعض
فوائده الاستدلال على هذا المطلب بتلك المقدمة او دعوى الضرورة
فيه كلاهما فاسد لان الجسم اذا تحرك بالحركة الكمية يكون الكم الغير
القار مقدارا للجسم القار ويبقى الجسم ذو المقدار بدون مقداره
انتهى والكلية التي ادعاها مع انها محض دعوى كون الزمان
غير قار ممنوعة وابتناؤها على ما ذهب اليه شيخ الاشراق من انحصار
غير القار بالذات في الحركة ثم تسليم كون الزمان غير قار لان
ذلك الشيخ صرح بان الزمان غير قار بواسطة الحركة واذا نحل انه ان
اريد غير القار بالذات لم يصح جعل كل من الزمان والحركة غير قار لان
غير القار بالذات اما الزمان الموهوم واما الحركة وان اريد
الاعم منه وما هو بالواسطة لم ينحصر في الحركة لان ههنا امورا حاصلة
على سبيل التدريج كالمقولات التي تقع فيها الحركة ومثل الخط الغير
القار الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوي المدحرجة عليه وحدوث
السطح الغير القار والجسم التعليمي الغير القار فاذا انقطع الجسم الشيء الى
غير ذلك مما لا يخفى تصوره على البصيرة وبهذا اندفع ما اعتذر به

عنه ثم ان ايراد النقض بهذه الامور مبني على عدم التفرقة بين
الاتصاف بالشيء بالذات والاتصاف به بالعرض وادعاء
كون الزمان غير قار بنفسه على المشهور وانما قد يدعى كون
الحركة غير قارة على هذا المذهب من حيث الاعتبار وعلى ان البعد
غير القار بالذات غير منطبق لاصولهم ولهذا لم يلتزمه احد مع
ان الكلام فيما ينطبق على الزمان الموهوم وظاهر ان القار ومقابله
يطلق بالنسبة الى الوجود الخارجي والموهوم من الزمان حيث
لا وجود له في الخارج بوجه من الوجوه لا يكون من ذلك
شيء وان اطلقه بعضهم على ما ينطبق على الحركة القطعية باعتبار ما
من شأنه الوجود واذا اعتبر ذلك بالنظر الى الوجود
الذهني فاطلاق القار عليه اولى لاجتماع اجزائه في الذهن
وكذلك المقادير من الصفات الخارجية ولا يتصف بها
كذلك الامور الاعتبارية والموجودات الذهنية بما هو
ثم ان ما من شأنه الوجود العيني لا يمكن الاتصاف به على
نحو الاتصاف الخارجي بدون وجوده في الخارج فقضيته
بخروج عن موضع النزاع وخلط بين المتنازع فيه وغيره فانه
ان اريد بالزمان ما ينطبق على الموهوم منه فقوله الزمان غير قار
ممنوع وكون حدوثه في الذهن على سبيل التدريج لا يكون
فانه يوهم وعدم لعدم العالم ويمتنع من بقائه بعدما انه ليس له

حال

حال حدوث تدريجي وان يحدث في الذهن بعد اعتبار الامر غير
تدريجي بخلاف الزمان المنطبق على الحركة القطعية لانها قد تحدث
شيئا فشيئا في الذهن وان اريد به غيره فلا يجدي نفعا اصلا و
ان لم يمنع لان الغرض ليس الا امتداد الموهوم المذكور لا يتوقف
على الحركة وليس مقدارا لها ولا لغيرها وانما هو شيء يتوهمه النفس و
بعبرة العقل وقد اعترف المجيب بعدم توقفه على الحركة من حيث
لا يشعر حيث قال هذا الامر الممتد المتجدد المتقضي لا يمكن
انتزاعه الا بان يكتنف بنسبته الى الامور الخارجية وفيه اعتراف
بانفكاكه عن الحركة التدريجية وكفاية انتزاعه عما يكتنف بنسبته
كالاوضاع السماوية وقد ظهر بطلان ما تمسك به على الصحة
من التوقف على الحركة وعلى ما قررنا ظهر ضعف ما تمسك به
السيد قدس سره في الفصل المعقود في حواشي الاشارات
ان اعتبار الزمان لا يدخل فيه الحركة بل هو امر ينتزع من بقاء
الاشياء وقال ان الدليل على ان توهم هذا الامتداد وتوهمه
فيهما يتوقف على اختلاف الاحوال في الخارج اما توهما اولا
ودعوى البداهة ممنوعة وقال ايضا وما يشهد بان الزمان
ليس مما يتوقف على الحركة انا اذا فرضنا انا وجدنا ابتداء
وجودنا سليم العقل فاقدا للحواس بحيث لا نشعر بحركة واختلاف
احوال من خارج فلا شك انا نجد من نفسه حين لهذا امرا ممتدا

وانكاره كانه مكابرة انتهى وفيه اي في جهة من كلامه وفيه تنبيه على
انه كما لا يتوقف على الحركة كذلك لا يفتقر لاختلاف النسبة
كما فصله في تعليقاته على التجريد وغيره فلا تغفل ومما قررنا ظهر
ضعف ما تمسك به السيد وقوة ايراد المحقق عليه وعدم تمام
اندفاعه بما ذكره المجيب فانه لم يرد المنع الا تقوية وتشديدا
والا اعتذار عنه بانه ابتنى الى الزمان لا يكون الا مقدار
الحركة وما اعترف به انما هو جواز انتزاعه من غير الحركة مقصود
المحقق لا يندفع به اللهم فضلا عن كلام المجيب لزعمه انتزاع المسمى
مقدارا لما ينتزع منه كما ان انتفاء تدبر واما ايراده على سند
المنع مع كلام على السند الاخص كما نبينه فان ابن الله
غير وارد لانه ظن انه سلم كونه مقدارا لوجود لكونه مقدار البقاء
مع انه لم يكن الا مجرد انتزاعه من استمرار وجود الواجب وظاهر
انه لا يقتضي تخصيص الانتزاع ان يوصف به على وجه الاتصاف
بالامور الاعتبارية والصفات الانتزاعية التي لا حظ
لها من الوجود فكيف يستلزم كونه مقدارا مع انه جزء الا
الموجودة الا انفا منه والمحقق كغيره قد جوز انتزاع الحركة
القطعية من التوسطية والزمان من الان السيال مع انه لا
يحكم بكون شيء منهما مقدارا لما ينتزع منه ولا نعت له كالدائرة
المتوهمة في الكرة المتحركة فانها ليست صفة لها مع انها

ينتزع عنها انتزاعا صحيحا كما صرح به بعض المحققين والفرق بين
ذلك وبين الانتزاع من استمرار الوجود وكلام المجيب
لا منافاة بين ذلك ما ذكره المحقق ههنا من انتزاع
الزمان الموهوم من استمرار وجوده تعالى وما قاله احترازا من الكفار
انه ينتزع من الواجب لان المراد به ما حصله او لا ضرورة انه
لا ينتزع من ذاته تعالى ولا وجه لحمله على ان المراد انه ينتزع من وجوده
تعالى ليتوجه المدافعة في جهة الانتزاع منه وكذا المناقشة في
انه غير مرتبط لدعواه بناء على الفرق بين الوجود والبقاء
لانه لو فرض ان المراد به الوجود ولا ريب في انه يراد الوجود
المستمر وهذا ظاهر جدا مع انه لم يعهد الايراد بين ما ذكر
او لا غير مرتبط لدعواه ثانيا واما المعروف ان قوله البتة
لا الواقع بما ادعاه سابقا وقد ارتكب مثل ذلك المحشي
سند المنع المركب انقول بان الزمان مقدار البقاء
في صدر كلامه وقال في اخر زعم ابو البركات انه مقدار الوجود
فلا تغفل والامر في مثله هين ولو سلم انه مقدار البقاء
لا يلزم دور لان غاية ما يلزم مما ذكره توقف تعقله على الزمان
فكيف يلزم من توقفه على البقاء من حيث الوجود
على زعمه دور مع ان التعقل يعني بديهيا لا يتوقف ادراكه
على الزمان ولو فرض بقاء الواجب لوجوده في زمان لم

كونه تعالى زمانيا كما ذكره غير واحد منهم والا فلا وجود للزمان
حتى يتوقف على البقاء كما ان غير الاشاعرة يمنع وجود
بل صرح جماعة منهم بكونه اعتباريا كما يظهر من المواقف وشرحه
ولا يتوهم غرض التقدير والتكلم في الذهن حتى يتصور التوقف
الذهني فانه لم يعلم انه زعمه احد والمثبت للزمان الموهوم مقدارا
للبقاء لا يدعي التوقف لاحد الامرين والا لم يصح الاعتقاد
ببقائه تعالى اما ان يقال ان الزمان التقديري يكفي في البقاء
وستعرف ان شاء الله تعالى انه لا فرق بينه وبين الزمان
الموهوم الا بحسب العبارة واما ان يقال ان البقاء ليس
بمعنى استمرار الوجود لاستلزامه المقارنة للزمان بل
المراد به في مقام الثناء قال الله تعالى كل من عليها
فان ويبقى وجه ربك ذي الجلال والاكرام واستفيد
منه تحيثه في استمرار وجوده الواجب جل شانه لا علية
اجماع المسلمين بل بعدم ضروريات الدين والحق انه
تعالى باق بالمعنيين وقد فسره الشهيد طاب ثراه بما
يتناول الوجهين حيث قال هو الواجب وجوده
لذاته ازلا وابدا ثم لا يخفى ان في المعنيين يستلزم
الاول فلا فائدة في العدول عنه اليه اذ لا بد من تصحيح
استمرار الوجود بزعمه على اي حال ولا محذور في اعتبار المقارنة

للزمان



للزمان فانه جل شانه متعال عن الزمان بمعنى ان لا يعلم تقضيه فيه
بعد بقائه تعالى ومقارنته بقائه تعالى للزمان بدون ان يتوقف
وعائه ولا فرق وضعه ولعله نظر الى ما فسر به البقاء وقد
عرفت بطلانه والله سبحانه هو الباقي ونريد به استمرار الوجود
بمعنى وجوب الوجود ولكن المحقق ذاهل عن تلك الملازمة كما
ينادي عليه كلامه فلا يمكن الاعتذار عنه بان يقال بالقول بمبنى
تلك المقدمة واستقلال كون الزمان الموهوم مقدارا
للبقاء لا يقتضي بعد زوال فصح بقائه تعالى ايضا
ان يقصر اليه على زعمه والا فليس البقاء الا استمرار الوجود
كما عبر عنه المحقق ولا يتوقف له على الزمان ولهذا لا
يلزم من توقفه انتزاعه منه على الملاحظة دوران فهم وقد
عرفت الاشارة الى ان بالحوزة من انتزاع الامر الممتد
المنقضي مما يكشف نسبته الى الامور الى رجعه ويهدم بنيانه
ما سيذكره المحققين من عدم التحيز حقيقة ويبطل ما بالغ في الالهيات
وصدقهم من توقف الامتداد على حركة فان فيه صرح الاعتراف
بكون الملكة عنه وان اللازم توقفه على الامر المختلف النسبة
ويدفع جواز انتزاعه من ذلك كيف نسبته على الامر كالاجسام
المتحركة مع كونها قارة وغيرها مما يتقدر ويتسم بالعرض فيناقض
ما ادعاه المعترض وكيف كان فما ابداه من الفرق لو صح

على الملاحظة

لا بصر كان المحقق وليس يلزم منه غفلته عنه وانه يدرم وذلك
على المحشي لانه حاول ابطال سند المنع بما ذكره من الفرق
وغفل عن انه مع عدم الفائدة في ذلك الابطال لو تم
يبطل اصل الاستدلال فان حاصل كلام المحقق كان منع
توقف الامتداد على الحركة على ما ادعاه المستدل و
الاستشهاد بما ذكره واقع في موقعه لانه يفيد انتزاع
الامتداد بدون الحركة المدركة التي حكم السيد بانه
من لوازمها وما افاده المحشي من ان الوجه في ذلك كونه
ما يكشف بنفسه يشيد اركان ما ذكره المحقق من انه ليس
ذلك الامتداد فرع وجود الحركة وكون انتزاع الاوهام من غيرها
ما يكشف بنفسه ولا التصور الذي يلزم من الفرق المذكور
كلام الحكم بدعوى المستدل ولا ارتضاه المحشي واما ابطال
احتمال تحصيل الامتداد لا يمكن عن الحركة او ما يكون نحوه
من الامور التي يكشف بنفسه الى الامور الخارجية ولا يوجد
ذلك قبل وجود العالم فلا يصح لو اسمه في وعلى هذا لا ينافي
الاستشهاد ظاهر الكن المنع كماله والسند لم يندفع لانه
لا يتوقف على شيء هو وعدم صحة الاستشهاد على هذا
التقدير لو سلم لا يرد على المحقق اصلا لانه ليس مبنيا في
كلام المستدل على ولا اشار ولا ارتكب المحقق منع ذلك





ولم يستشهد عنه ولو كان مراده رفع الاستبعاد عن السند الذي
ذكره ايضا لانه مبني على ما حققه والده الماجد في حواشي الاشارات
من انه لا وجه لاسناد انتزاع الزمان من الآن الى اختلاف الاحوال
لا بد ان يكون خارجية اذ لا اثر للذهنية فان كانت انية لزوم
تتالي الآنات والحصار غير المتناهي بين الحاصرين ولا يلزم
القائل بالآن وجود الزمان وهو نافٍ له متحاش عنه فلا بد من
الاعتراف بانه يمكن ان ينتزع من امر بسيط باعتبار بقائه امر ممتد
هو الزمان قال فيقول في الدليل على ان ذلك الامر البسيط هو
الآن السيال لم لا يجوز ان يكون ذلك الامر مما يقبل العقول
لكن الزمان منتزع من نفس ذات الله تعالى هذا نصه الشريف
وقد كرر مثله في الحركة القطعية وفي الآن ايضا في تعليقته على
التجريد ومنه يظهر ان المورد المحقق غير غافل عن جهتها الاخرى
العرضية وانما اعرض عنها لما ينتفي بها ولعدم صحة اسناد
ذلك الانتزاع الى مجموع الجهتين جميعا كما زعمه المحشي الداخل
على فيد اي على ما اريد فليسلك القاصر وليعتبر الناظر في محل و
حامله حتى يلزم عدم الجسم ومع ان قوله لا يتصور محل الحركة غير حال
ولا مبين على وجه الاطلاق لم يتم لم لا يتم في المنع الا انه على ما ذكر
السند له وانى له بذلك مع ان ما استشهد به المحقق يصلح سندا
لمنع توقف الامتداد على الحركة كما بيناه فلا يغفل وفي حواشيه

الصعب سالف بعد منع قول الشيخ قال ان لم يطلع على حركة ولا الفلك لم
يكن زمان قال لا يبعد ان يعرض الزمان بالنسبة الى استمرار السكون
ايضا بل استمرار وجود كل شي فانه اذا استمر تحد له العقل مقدارا
غير قار يتقدر به وينطبق عليه بحيث يقع نصفه في نصفه وهكذا
وما هو الا الزمان قال فان الزمان اذا عرض لاستمرار السكون
او الوجود ايضا يكون حكمه حكم ما اذا عرض للحركة من كونه غير قار يتجدد
وينقضي على التدريج فانه يحدث اجزاء فيكون بعضها قبل
بعضها بعد وان لم يكن معروضه كذلك الا ان هذا الاعتبار
فاعتبره وهذا افاده والده المدقق في تعليقاته على التجريد لكن الظاهر
الان انه لا وجود له ولا مدخل له اصلا في الخارج والزمان في
الخارج او الخيال بل الزمان يرتسم من حركة القطعية لا في الذهن
او الخارج والظاهر انه في الذهن بل الظاهر ان ارتسامه لا يتوقف
على الحركة القطعية ايضا بل يمكن ان يرتسم من السكون كما يحكم به الوجدان
وما قيل انه من بديهة الوهم غير مسموع بل لا يبعد ان يقال ان الجسم وحركته
او سكونه ايضا لا مدخل له في ارتسامه بل انما ينتزع من بقاء الشي
سواء كان جسما او غيره فمثل هذا الكلام يرفع مقابله ولا يذهب على
الفطن ليس ما دفع به الفساد عن كلام بعض المحشين اشتد فسادا
منه لانه مبني على كون الزمان منتزعا من وجوده تعالى وعلى استلزام
الانتزاع كونه مقدارا له وشي منهما ليس بمستقيم اما الاول

فلانه



فلانه لم يدع الاخبار انتزاعه منه تعالى ولا بد لتحقيق هذا الاجمال
على التفصيل ولا من انه ينتزع من استمرار وجوده تعالى ولم يفصل
هنا لان الكلام على ما قررت بحيث لعولنا على ما سبق منه تحمله
على الوجود غير موجه واما الثاني فقد مرت الاشارة الى بطلانه
فيذكر وما يذكر في كلماته من اشتراط ادراك المنتزع من المنتزع
منه غير مسلم على اطلاقه وكذلك ما ادعاه من عدم امكان انتزاع
المتغير من الثابت لعدم امكان ادراك احدهما الا في مجرد
ادعاء لا تقبل منه بغير شاهد وكذا دعوى انه لا يمكن انتزاعه الا مما
يختلف نسبته الى الامور الخارجة وهذا كله مبني على قياس الزمان
الموهوم على المقدار العيني الانقضائي مع ما بينهما من الفرق
ولم يدر انه يكفي في الانتزاع او في مناسبته فيكفي في منشأ
انتزاعه باستمرار الوجود وبقائه تعالى لان الوهم يدرك ذلك
منه ويقرعه بصرف السمعيات ولا دليل على امتناعه كما زعمه المجيب
والدور الذي الزمه غير لازم كما علمت وما استند اليه لا امتناع
ان يكون وجوده تعالى منشأ لانتزاعه من ان المقدار والامتداد
لا يكون الا لما له اجزاء والوجود بسيط لا جزء له مبني على استلزام
الانتزاع كون المنتزع مقدارا للمنتزع منه وذلك غير لازم
كما سبق واذا الم بهم ما تمسك به لابطال سند المنع ظهر انه
لا امتناع فيه فجعله امرا ظاهرا ونفى عنه الاستبعاد والله اعلم.

بالامتناع مانشا من الخلط بين الموهوم وغيره كما لا يخفى على اهل النظر
ممن امعن حق الامعان واجاد ثم ان حاصل ما تمسك به على
وجوده الزمان كما اختاره بقوله وهو يحكم ادعاء البداهة في وجود
الماضي والمستقبل من الزمان مع اعترافهم كذا في على ما تكلم به البديهة
كم قيل ما فات مضى وما سياتيك فاين قم فاغتنم الفرصة
بين العدمين وما يقال ان الزمان ظاهر الانية خفي الماهية لا يراد
منه الا الوجود الان قال المحقق الدواني انهم ادعوا اولا الامر وجود
الزمان في الخارج وبلغوه بانقسامه الى السنين والشهور والايام
والساعات وعدوه من قسم الكم ثم عند تحقيق الحال صرحوا بان
الزمان الممتد غير موجود في الخارج بل ممتنع الوجود وان الموجود
فيه هو الان السيال الذي يرسم في الخيال انتهى على ان البديهة
شاهدة بانه لا معنى لكون الان في الخارج وايد الاصرح به بعض
اعاظم المحققين فلا يثبت وجوده ايضا كالماضي والمستقبل لكنه
حيث سمع من عنفوان الشباب ان هنا ماضيا وحالا و
استقبالا ظن ان هناك شيئا موجودا كالاستقبال وحكم بوجود
الزمان من هذا الاستدلال ولم يقع بذلك حتى طعن على من خالف
فيه من المحققين وصنف في اثباته وتوهينه من الفلاسفة والمتكلمين
وفي الزمان مذاهب اخر لم يطلع عليه منها ما حكاه في الشفاء حيث
قال ومنهم من جعل له وجودا لا على انه امر واحد في نفسه بل على
انه نسبة ما على جهة ما لامور ايها كانت فقال ان الزمان هو
مجموع اوقات والوقت عرض حادث لعرض وجود عرض


اذ مع وجوده فهو وقت للاخر اي عرض حادث كان وقال فيه ان
الذين اثبتوا وجود الزمان معنى واحدا فمنهم من جعل الحركة زمانا ومنهم
من جعل حركة الفلك زمانا دون سائر الحركات ومنهم من جعل عوده واحدة
عوده الفلك زمانا ای دور
ومنهم من جعل نفس الفلك زمانا قال السيد واما ثانيا فلانه نوع في
العدم ما توهموه لكان هو الزمان بعينه او الحركة بعينها او كان منهما
شيئا كلا ازيد لا حصة له من بعضه والبعض منه متعاقبة غير مجتمعة فاما انه
بالذات على تلك الشاكلة فيكون هو الزمان او بالعرض فيكون
هو الحركة فمدار الطبقة على الزمان والحركة اسم العدم فليت شعري
باي وجه استحق الزمان او الحركة سلب الاسم والاتي في العلم
وقال المحقق انا لا نقول باتصاف العدم بالتقدم والتمادي وغيره الا
بالعرض باعتبار اتصاف وعائه ولا يلزم منه كونه زمانا او حركة
ان قيل انا نقول ان عدم العالم كان في وعائه ممتد متصف
كوجود زيد في الزمان وكما انه لا يلزم منه كون وجود زيد في الزمان
زمانا او حركة بل ليس الا كعدم زيد في زمان قبل زمان وجوده ولا
الا بان هذا الزمان بالمعنى بالليل والنهار يتصف بانه ذلك
من الصفات وليس فيك في ذلك فالالزام على هذا
ليس الا وجود الزمان هناك والقائلون به يلتزمونه لا لكون
العدم هو الحركة او الزمان والمجيب ما اسمى من الادب بان صاحبه
اولى به قال ان المثبت درهم الملاقة الموجود خصوص كالخارجي وهم

لا يقولون بوجود الزمان الممتد المتجدد في الخارج قال ملا ميرزا جان
في حواشيه على شرح المطالع لكون المطلق منصرفا الى الفرد الكامل
ليس على الاطلاق بل ذلك فيما اشتهر لفظ المطلق فيه بخصوصه بان
استعمل كثيرا في المطلق المتحقق في ضمنه حتى يكون استعماله فيه حقيقة
عرفية كالوجود فانه لشهرة استعماله في ضمن الخارج صار حقيقة في خصوصه
انتهى ولعلهم ارادوا ان الزمان الموهوم كالزمان الذي هو مطابق للحركة
بمعنى القطع وان لم يكن له وجود في الخارج الا ان له وجودا بحسب نفس
الامر وان الموجود في الخارج ما هو مرتسم بمنزلة الآن السيال الذي هو
مطابق للحركة بمعنى التوسط وهو وجود الواجب تعالى عن ذلك الذي
هو عين خارجي فانه باستمراره الذي هو بمنزلة استمرار الآن السيال
يفعل امرا ممتدا متجددا يسمونه بالزمان الموهوم وعدم العالم
امر واقع فيه وعلى هذا فلا فرق بين الزمانين الا بما ذكره وفيه مع
تعرضه انه توجيه لا يرضى الفاعلون به لانهم لا يقولون بعدم التفاوت
بينهما الا بذلك الامر العرضي كيف وهم مصرحون بان الزمان
هناك معدوم ولا وجود له الا مع اول وجود العالم فان خصومهم
لما عرفت احتجوا عليهم بان تخصيص الاحداث بالوقت المعين
ليس عن امتيازه عن سائر الاوقات وهذا يقتضي كونها
موجودة قبل ذلك الى حدوث اجابوا بانها معدومة ولا امتياز
بينها الا في الوهم وانما ثبت وجود الزمان مع اول وجود
العالم ولا يمكن وجود شيء من الموجودات قبل ابتداء وجود الزمان

اصلا

اصلا هذا كلامهم وبالجملة انهم لو قالوا بوجوده وامتداده مثل امتداد
هذا الزمان في ان له اجزاء متباينة متعاقبة يمتنع الاجتماع بينها لكان
لقائل ان يقول لم اختص وجود العالم بهذا الحد الذي حدث
فيه ولم يكن حدوثه في حد آخر قبله وكونه وهميا بالمعنى المذكور لا
ينافي طلب المخصص فان بين اجزائه وحينئذ فما معنى قولهم وان تخصيص
الحدوث بوقته او بالوقت قبله فيعني ان يكون معنى الوهمي ما يخترعه
الوهم كرؤوس الثلثة فيكون عدما محضا وليس شيء فيها قابلا لذلك
الوصف وذلك العدم السابق بل التوهم من التعدد والتقدم
والتمادي والتجدد والتقضي وما شابه ذلك فانما هو بالذات على
تلك الشاكلة فيكون [illegible] زمانا بعينه او بالعرض فيكون هو الحركة
بعينها فان اتصاف [illegible] والتقضي والتمادي وغيرها
انما هو بواسطة مقدار [illegible] مقدار الحركة المسافة و
ذلك بالذات لان [illegible] اذا
لا تتصف بها على الترافي وهذا المقدار هو الزمان وبالجملة الحركة لها
حقيقة تقتضي عدم الاستمرار ولا الزمان فيثبت له حقيقة الا
استمرار التجدد وعدم الاستمرار فاذن قد اطلقوا على الزمان
او الحركة بلا ذات اسم العدم المحض والليس الساذج وما اقرأه
ظهر ان مراد المستدل بالعدم المذكور حقيقة المورد وعدم له كما
يصرح به قوله في الدليل الاول فكيف يتصور في العدم الصريح والليس
الصرف البات تمايز حدود وتلاحق احوال وتصرمه

وذلك بالعرض ومقدار الحركة الزماني صح
جزاوا

في قوله اذ لا خلاف في العدم وفي قوله وذلك لامتداد العدمي لا
العدم الذي وقع في هذا الوعاء على ان العالم لو كان في زمان موجود غير
متناه عنه هذا الزمان ولا باد ذكره وهو ايضا زمان العرض يلزم منه ثبوت
قدم سوى الواجب ولا يسع الغزالي ثم القول بان مراد هم بالعالم
ما سوى ذلك الزمان من الموجودات وهو لا وجود له كلا يستقيم
به المورد مع لا فرين مع ما فيه من التدافع الصريح والتناقض
القبيح وسماني لذلك زاده الوضوح والسعة وايضا لو كان
الزمان هناك امرا موجودا وكان له اختلاف اجزاء او كان
امرا نفس امري كما يستفرح به المورد العلامة بعينه هذا وكان
القائلون به يهتمون فباي وجه يسمونه بالزمان الموهوم ولم
يسموه بالزمان الموجود مع اشتراكهما في جميع الذاتيات واللوازم
الا بالليل والنهار وما شابه ذلك وهو غير موجب لسلب عقد
الوجود ووضع عقد العدم مقامه الا ان يقال لا مشاحة
في الاصطلاح والظاهر ان الذي اسقطه في تلك الورطة انه
لما راى السيد لا بعد السيد قدس سره على ابطال القول بالزمان الموهوم
دلائل متينة وبراهين مكينة وراى التقصي عنها فرغ القول
بكونه امرا معدوما الى القول بكونه امرا موجودا ولم يدر انه يفضي
الى القول بالقدم وهو يفر منه فوقع من حيث لا يشعر فيما كان
هاربا عنه هذا ثم انت خبير بانهم لو قالوا ما قرره المورد كلامهم
لكان لقائل ان يقول هذا مجرد دعوى بلا دليل وهل الكلام
الا في اثبات وجود هذا الوعاء الممتد المتجدد المتقضي حتى يمكن

ان



ان يقال ان عدم العالم كان فيه وكان متصفا فيه بالعرض
اذ الاشاعرة لما تشبثوا في اثبات حدوث العالم بالقول بهذا
الوعاء وبان عدم العالم كان فيه فالخصم لا يسلمه منهم ولا يصدق
به الا بالدليل وقد تعرفت انه لا يمكن تصوره فضلا عن ان يقام
عليه دليل فلهذا نقول ان الاوعية المسلمة عندنا ثلثة الدهر الذي
هو وعاء للوجود الصريح المسبوق بالعدم الصريح والزمان
الذي هو وعاء للامور المتغيرة المتقدرة السيالة والسرمد
الذي هو وعاء لبحت الوجود الغير المسبوق بالعدم واليه الاشارة
بقولهم نسبة الثابت الى المتغير هي الدهر ونسبة المتغير الى
المتغير هي الزمان ونسبة الثابت الى الثابت هي السرمد
والاوعية منحصرة فيها فمن ادعى ان للعدم الازلي وعاء موجودا
ممتدا هو فيه ويسعه يتصف بالتقدر والتجدد وغيرها فعليه
البيان وقياسه على العدم المقارن لوجود الزمان كعدم
زيد في زمان قبل زمان وجوده قياس مع فارق فان هذا
العدم لما كان مقارنا بالزمان الذي هو سيال ومتكمم ومتقدر
اتصف هو ايضا بذلك بالعرض بخلاف العدم الازلي
فانه لا يتصف بالتقدر لعدم ثبوت ما يتقدر هو به فيكون
عدما محضا غير متقدر ولا متكمم لا بد لنفيه من دليل وعدم قدرتنا
على تعقله لوصف كونه سابقا على الوجود سبقا غير زماني بدون
الوعاء بعد ليس دليلا على ثبوته فان دلائل القدم باسرها

لما كانت مدخوله وقد دلت الاخبار المتواترة من الطرفين
على وجود الله العالم بدونه بان يكون بينهما انفصال وقد انعقد
عليه اجماع المليين من المسلمين وغيرهم ودل عليه الحديث
المشهور الذي لا دليل عقلي يعارضه بل له دليل عقلي يعضده كما
سيأتي في اواخر الرسالة ان شاء الله تعالى عرفت ان القول
بالزمان الموهوم قبل وجود العالم مع كونه مخالفا لظاهر
الشرع فلا بد من القول بان ذلك الانفصال انما كان بالعدم
الصريح النفس الامري الغير الزماني لان كل ما له تحقق في نفس
الامر لا يجب ان يكون في زمان كما لا يجب ان يكون كل ما له
تحقق فيها في مكان فعدم العالم مع تحققه في نفس الامر لا يجب
ان يكون في زمان اذ ما ليس للزمان في نفسه علة مدخل
لا يقال انه فيه هذا والجواب اي سلم لمادة الشبهة ما اشير اليه
انفا وسلفا من ان العدم الازلي لو كان له وعاء فذلك
الوعاء اما معدوم فاستحال اتصافه بالصدور والتكلم والمساواة
واللامساواة او لا اختلاف في العدم ولا مخصص فكيف
يكون احدهما ظرفا وموصوفا بالصفات المذكورة بالذات
والاخر مظروفا وموصوفا بها بالعرض او موجود فيلزم ثبوت
قديم سوى الواجب ثم ذلك العدم لما لم يكن جوهرا قائما
بذاته فلا بد من محل يقوم به ولا يتصور له محل غير الحركة فيلزم قدم
الجسم كما سبق وبما قررنا ظهر لك ان الازل ليس كالزمان واجزائه
متقدم ومتأخر بل هو عبارة عن اللازمان السابق

عدم الزمان



عدم الزمان نسبق غيرها كسبق اجزاء الزمان بعضها على بعض وليس هي لله
وان العالم بعد مقدار لانه ان كان موجودا لكون من العالم والا لم يكن شيئا
ولا ينسب احد هذا الى الاقدمين حسب الزمان تفصيله ولا ابدية ولا معية
لا سبق الزمان عن الحق وعن ابتداء العالم فليس الا وجود بحت خالص
ليس من العدم وهو الوجود الحق ووجود من العدم وهو وجود العالم
فالعالم حادث في غير زمان وانما يعسر فهم ذلك على الاكثرين لتوهمهم
الازل جزءا من الزمان متقدم سائر الاجزاء وان لم يسموه بالزمان
فانهم اثبتوا له معناه وتوهموا ان الله سبحانه فيه ولا موجود فيه سواه ثم احدث
ما كان الا ساير شيئا في اجزاء اخر منه وهذا توهم باطل وامر محال
فان الله ليس في زمان ولا مكان بل هو محيط بهما وكيف نقول عاقل
لان العالم بكله مسبوق بالعدم الزماني وزمان عدمه الصحيح جزء من
اجزائه وبالجملة عند عدم الزمان تكون حالة مستقرة قارة لا فيها تقدم
حال ولا تأخر اخرى فاذا لم يعرف الاحوال لحدوث الحركة التي لها اجزاء
لا يمكن وقوعها معا بل وقوع كل منها عقيب وقوع الاخر كما حصل منه مقدار
في العقل وهو الزمان وبهذا التقرير يحل الاشكال على المورد وقد سبق
شرحه قال ان اتصف العدم في نفس الامر بانه سابق على الوجود
سما عردا في فيكون البتة محتاجا الى وعاء وظرف تكون فيه
ويتصف هو لاحقا له بالصدور والتكلم وغيرها وكونه سابقا عليه
بدون ذلك مما لا يقدر على تعقله فيحتاج الى الطف فكره

لم يكن لنا وسيلة له بيان اخر والقول بان التقدم بالذات لا يحصل له العود الى ليس
الزمان كما هو مختار المورد لا يحصل له كيف ولم يدل دليل على بطلانه بل لا يصح
معنى حدوث العالم الا بالتمسك به ولذا قال به المحقق في التجريد وبه فسر المورد
قوله وجود العالم بعد عدمه سبقي الكتاب حيث قال الظاهر ليس مراد المصنف
من البعدية ههنا هو البعدية بالذات ورد قول من قال مراده ههنا
البعدية الزمانية وهذا كالتصريح بان المحقق لا يقول بالزمان الموهوم كما
صرح به والده الماجد والا لكان مراده ههنا البعدية الزمانية فهو
ايضا قائل بالحدوث الدهري لانه لما نفى الاولى ثبت المستلزم للتقدم
واثبت الحدوث لحركة لوجود العالم بعد العالم فذلك اما في الزمان
وهو خلاف مذهبه ومع ذلك لا يلائم ظاهر قوله لعدم العدم وسياق
تحقيقه او في الدهر وهو المطلوب وبما حققناه ظهر ان القول بوجود
الزمان الموهوم وكونه وعاء لعدم العالم ينافي طريقة الملة بل ينافي
ما ثبت حديثه ولتقيده وهو قد رام بذلك الاصلاح وهل يصلح العطار
ما افسد الدهر اقول لا يشتبه على ذي مسكة ان المراد الذي توهم الامتداد
المتكلم في العدم لعدمي ان يكون ذلك العدم شيئا لا منكم كما ان ندعم
بعضه والعاص ذلك العدم يكون بسبقه عن محمعه فيكون متقدرا
بالذات او بالعرض زمانا او حركة فلا بد لهم ان لا يطلق عليه اسم العدم
ويسلب عنه اسم الحركة والزمان واكراه عنه لهم اتصاف ذلك
العدم بالتقدر والتمادي باعتبار وعائه ولا يلزم منه كونه زمانا
وهو ظاهر لانه ليس متقدرا بالذات ولذا العرضي مجرد ذلك كونه
زمانا وهو ظاهر لانه ليس متقدرا بالذات ولذا الحركة لا يقتضي



مجرد ذلك كونه حركة اذ لم يثبت لها كونه متقدرا بالعرض حركة ولو على
تجويز اتصاف العدم بوصف وعائه ولذلك ليس عدم زيد قبل وجوده
حركة مع انه يوصف بالتقدر والتمادي باعتبار اتصاف وعائه فان
الشارح المحقق والكم بالعرض ... لا يستلزم الكم الذاتي مصحح لاجراء
اوصافه عليه وكيف يستلزم كون الحركة متقدرا بالعرض لها يكون كلها
متقدرا بالعرض كذلك مع انه فرق بين التقدر الحركة وغيرها اللهم الا
ان يقال يبنى على كونه فرع وجودها لانه ليس متقدر العرض كالعدم والوجود
بحسب استمرارها فلا يتم التقريب بدون اعتبار الوصف الا دل فيه وسيع
بدفائه وقد علمت ان التقدر الزمان الموهوم بحسب التوهم فلا يجري
فيه ما قاله من انه اما مقدار بالذات او بالعرض فيكون زمانا او حركة
لان الكم المنقسم حاق في العرض وهو نوع من الموجودات الخارجية
فلا يقاس عليها جزم بوجوده الامور الموهومة فكيف يقال بتقدر العدم
الذي نسب اليه والصف بذلك باعتبار فيه وما اشتهر بين الجمهور
من ان العدم متقدر على سبيل التوهم ويتبادر عليه كلام بعض الفضلاء
على ما يقال بانظار الى هذا ونسبة العدم الازلي بعدم زيد من حيث الاتصاف
بهذا التقدر ليس باعتبار الاحتياج الى الوعاء وقياسه عليه فيه لبوجه
انه قياس مع فارق على ان الفارق الذي وجده لا دخل
له في ذلك فان اتصاف عدم زيد بالتقدر والكم بالعرض باعتبار مقارنة
للزمان المتكلم السيال وعدم اتصاف العدم الازلي به لعدم ثبوت

ما تقدر به لو تم لا ينافي اشتراكهما في الاحتياج الى الوعاء ولو توهم ان احتياج
الاول باعتبار المقارنة بخلاف الثاني لعدم ثبوت ما تقدر به
كما مر اي فرالمحب فاسد لما فيه المصادرة مع ان الاعتراف
بالمصادفة بالمقدر بالفرض كاف مع منع انحصار المقدر بالفرض في الحركة
ثم انه لم يعرض لدفع المنع الذي اورده المحقق عليه وقد الى توجيه
احوالب بهذه العبارة اذ لم يعهد اطلاق العدم على الامتداد
الموهوم وذهب بعضه انه يقتضي رجوع هذا الوجه الى السابق فان
حاصله ان الامتداد المتوهم حركة او مقدارها اذ لا ينفك ذلك
عنهما ويندفع بعينه الوجه الاول الذي تمسك به السيد من انه اذا لم
يوجد امر لم يصح توهم الامتداد وينعكس الى قولنا كلما صح توهم الامتداد
تحقق محركه وهذا عين الوجه الثاني على التقرير الذي اختاره المحب
فلم يبق فرق يعتد به بين الدليلين ولو وجه منع المحقق على الوجهين
لما لا لا تم ان الامتداد المذكور لا بد ان يكون حركة او مقدارها
فانه امر موهوم وقد مر ان اطلاق الزمان والكم والمقدار على
مثله بنوع من التجوز وضرب من الاعتبار ومن الزمن المتكلمين وجود
الكم المنفصل والمتصل سوى عن القار منه ومن الاعراض مطلقا
احتصاص ذلك بما يوجد من الكميات ونفس الزمان المسمى
استمرار السكون والعدم والوجود بالزيادة والنقصان والمقدر
والسيلان ومع قطع النظر عن ذلك فالمراد من هذا الدليل على ان حال
الا رطلاق اطلاقهم اسم العدم على ذلك الزمان وهذا مع كونه
على جهة اشتراكه بلا امتراء اذ لم يطلع عليه الا انه ليس من ابطال

الز



الزمان الموهوم في شيء مع انه المقصود من اثباته المراد في المسئلة وان اريد
انه لم يتم وجوده على ما يفهم من تعليقات ابن سينا والشفاء وغيرهما
فيتوجه عليه مع عدم اشعار الكلام به انه ان اريد الوجود العيني فيجيء
من وراء المنع وامكان وقوع الحركات المختلفة المتقدرة لا لعرضه
لما تقدم من ان الموهوم نقدر بها ايضا والوجود الذهني يلتبس ولا الاعتبارات
لا محذور فيه والقائلون به لم يمنعوه كما ذكره المحقق حيث قال فالقوم
على هذا ليس الا وجود الزمان هناك فان مراده هذا المعنى كما صرح
به في الحاشية التي كتب عليه فيما رأيناه من النسخ العديدة اذ قال المراد
به الوجود الشبيه بالاعتبارات فافهم انتهى وكيف يريد به
ما لا ليس هو القائلون به على ما مر من المحقق السابق وغيره والمجيب
لا ينكر ذلك وفي الشرح الجديد للتجريد الزمان هناك موهوم
ولا وجود له الا مع وجود اول العالم ولا تمايز في اجزائه الوهمية الا
بمجرد التوهم وليت شعري لاي وجه لو هم ذلك ولا توقف لا يراد
المحقق على التزام الوجود العيني وهل يكون اقوى من حمل كلام هذا المحقق
على المعنى المذكور بعد اطلاعه على تصريحه بان مرادهم بالعالم ما سوى ذات
الامتداد المتوهم لا وجود له سوى الواجب من الموجودات وان الامتداد
المذكور لا وجود له هذا الكلام طاب ثراه ولا ريب انه نقض في الباب
فيجب ما حمله هناك عليه وقطعا لولا اتباع المتشبث به اشعار للقسمة
واشتهار للمحكم الساقط الصحيح واقتصارا بما ذكرناه من الوجه الذي

لا يرتضيه بعد بقوله ولعله اراد فان من اثبت الان انسال البتة
ازلا وابدا ينفي كون شيء زائد الزمان ومن نفي الاحتياج اليه مطلقا
لا يصير الى القوم مقامه ويكون بمنزلة لا وجه لكون هذه المطالب
الكلامية على اصول الفلاسفة فانه من كان يسال الحركة السوداء مع انه
بعض الاعراف بحمله على الوجود بحسب نفس الامر وليس من ذلك
لوجهها بالامر هذا القائلون به وفي تصريحهم بكونه متعددا واياه اي زمان
لا يقتضي عدم قولهم بالحصار التفاوت فيه ذكر ان الزمان الامر
الممتد ولم يثبت اعترف به وكذا الاتيان في ذلك التصريح وجوده
بحسب نفس الامر ولهذا الاتيان على المخصص فيه اجزاءه لا نسبة بينها
قطعا نعم لو قالوا بوجوده وامتداده هذا الزمان كما فرضه يمكن توجيه ذلك منشأ الامتداد
السؤال لكنه امتداد توجيه بالامر فيه من قال به اذ لم يقل بوجود
ذلك الزمان قبل وجود العالم ومعنى قوله ظاهر نراه ولا تفاوت
انه لا تفاوت فيما ذكر من عدم لزوم كون العدم او الوجود زمانا مجردا انه
في زمان دون سائر الازمان الا بان هذا الزمان يتبعض
فيقال وجود زيد كان في ذلك المقدار منه وعدمه في النصف منه
مثلا ولا يجري ذلك في الزمان الموهوم حتى يقال عدم العالم
كان في كذا او ليس في ذلك الزمان تبعض بالشهور والاعوام
والاتصاف بالاسابيع والايام ولا يستلزم ذلك اشتراكها
في جميع الذاتيات واللوازم الا بعد الصفات ولو سلم
ان المراد نفي التفاوت في تلك الصفات فلا يلزم ان يكون

الا

ذلك باعتبار وجود الزمان الموهوم لم لا يجوز ان يكون باعتبار
عدم وجود هذا الزمان واشتراك الزمانين في الموهومية
فان الزمان الممتد المنقسم الى الماضي والمستقبل لا وجود له في الخارج
ايضا واذا ابطل كونه موجودا في الاعيان بقي ان يكون وجوده
في الاذهان وهو اعم مما يخترعه العقل وحينئذ
فان الامور الاعتبارية وما ضاهاها من الموجودات الذهنية
ليس بمحض اختراع العقل واعتباره فلا يتم التقريب في
قوله ينبغي ان يكون معنى الموهومية ما يخترعه العقل الا اذا ثبت
ان الموهوم من الزمان ليس كذلك ولم نعلم مما افاده
ذلك ولو كان الزمان الموهوم اختراعيا محضا وعدما
ساذجا لم يبق بينه وبين الزمان المقدر فرق لانه ايضا
كذلك كما صرح به فيما بعد فيجري فيه هذا الدليل لانه يقال اذا
فرض قبل وجود العالم زمان اي امر ممتد متقدر كان ذلك
زمانا او حركة فلا يكون من فاعل ما فتأمل ثم اطلق عليه اسم
العدم وانكار اتصاف الزمان المفروض المقدر بالتكلم
الذي في الذهن سفسطة شنيعة ومكابرة صريحة فيه من المناقضة
الظاهرة او لو لم يكن المتصور ممتدا متقدرا لم يكن المفروض
زمانا بل شيئا اخر وحينئذ كان المفروض كون ذلك الزمان
اختراعيا محضا لم يمكنه الفرق بان الاتصاف هناك خارجيا

بمعنى ان الخارج ظرف نفس الاتصاف فلا يستلزم وجود
الوصف لان ثبوت الشيء للشيء في الخارج لا يستلزم وجود
الثابت فيه كما مر وتمام الكلام فيه منظر فانظر وفي قوله فاذا اتصف
ذلك العدم الى اخره بالموهوم من المقدار والكم اه نظر فانه ان اراد
الاتصاف في الخارج فبطلانه اوضح من ان يحتاج الى بيان لان الامر الذي
لا وجود له في الذهن المحض لاعتبار كيف يتصف اتصافا خارجيا
بالمقدار الخارجي وان اريد كونه موصوفا بذلك في الذهن فلا يخلو
ان يريد اتصافا واقعيا كالاتصاف بالمعقولات الثانية ولوازم
الماهية مثلا اتصاف الاربعة بالزوجية فذلك الاتصاف ايضا باطل اذ لا
يتصور كون الموصوف به زمانا او حركة بالمعنى الذي فهمه او يريد ان
المتصور في الذهن الامر الممتد المقدار المتكمم السيال المتجدد
المنقضي فمنع الملازمة ح اظهر لانه لا يكون مثل ذلك من الزمان
والحركة في شيء وذلك ظاهر ومن زعم وجود الحركة بمعنى القطع والزمان
المنطبق عليها في الذهن بنفسه لا يجعل وجود ذلك بصورته زمانا او حركة
فان الوجود بنفسه وجود اصيل عرضي والاتصاف الموجود بذلك الوجه
بالمقدار كالاتصاف الموجود العيني سواء بسواء وقد عرفت ان قوله
فان قد اطلقوا على الزمان او الحركة بلا ذنب اسم العدم المحض مع
كونه افترا على القوم مناقشة لفظية لا يرجع بطائل ولا يفيد ابطال الزمان
الموهوم ولا يصح في قوله في الدليل الاول فلنفرض صورة العدم
الصريح اه وغيره من الاراده لانه اذا لم يكن هناك زمان
موجود يكون وعاء للعدم لم يتحقق الا عدم

[illegible]

عدم صرف فيح واراده الوعاء من العدم في كلماته تعسف ظاهر والقول
بان مرادهم اه بمعناهم لانه يصرح بعدم ثبوت قديم سوى الواجب قطعا ولا
ينفع المجيب قوله ولا ينفع المراد منه لانه ادعاء باطل وقد قرره دفع التناقض
فتذكر واذا كان الزمان امرا انفس امري ولم يكن موجودا في الاعيان كان في جهة
في الاوهام ولا اذ كان فلا بد ان يسمى بالزمان الموهوم دون الموجود كما توهمه المجيب
على عدم الفرق بين ما اذا كان موجودا او كان له اختلاف اجزاء وما اذا كان امرا نفس
امري فافهم وما نشاه من الوقوع في الورطة غلط في سهو مبتني على غفلة على عرف منشه
طالب تراه لم يقل بالوجه العيني وكيف يرى ما تمسك السيد من الشبه ودلايل متينة من
انتصب له فيها وتعرض لابطالها وبالغ في ردها ونقض عنها وفرع منها وبين عدم جواز
ولا التمادي مراده ثم كيف يتقصى عنها تقدير صحتها بالقول بانه في مقتضاها وكذا نفي
مؤداها وان يتقصى عنها بالاعتراف بموجبها لوم بتيسير التقصي بتحقيقها فانها
تدل على انتفاء الزمان الموجود كما تبطل الزمان الموهوم لاشتراكهما في توقفهما على
الحركة واستلزام وقوع العدم فيها لا تصافه بالتقدير والتمادي والانحصار بما لا
يتناهى بين الحاصرين واستواء النسبة وغير ذلك بل صحان بتلك الوجوه في الزمان
الموجود اظهر والحق ان منها ما لا يجري في غير الموجود وانت خبير بانه في مقام الاستدلال
انتصار للسيد لكنه حيث لم يظفر بالمطلوب بح وخاب عن نيل مراده ضاق
به ذرعا وترك منصبه وزال عن مركزه ومقامه فجعل المنع ما قرره المحقق في مقام
المنع بعرض انه ادعاء فلا شك عنه لشبثوا به في اثبات حدوث العالم ولفا رض
ان القول انهم استندوا اليه في ابطال قدم العالم في مقام المنع بعد تسليم الحاجة

في تقدم العالم الى الزمان كما قدمناه والظاهر ان نظر المحقق اليه فلا يمكن الاعتراض
بالمنع على ما قرره من اعماله فلا ينفعه ما قرره في الحاشية حيث قال هذا ليس توجيها لكن
الكلام السيد ليتوجه انه مستدل فوظيفته الاثبات لا المنع وطلب الدليل بل هو
اعتراض يرد عليهم على ما قرره المورد من اعماله انتهى ومن اين له ان المحقق قرره من اعماله
على وجه الاستدلال ولم يعزه على وجه المنع مع انه اظهر ولا يتعسر تقريره على البصير
ولم لو توقف خلافهم من جزافه ولا حاجة الى اقامة دليل عليه ولا يخفى ان الادعية الثمنة
مجرد اصلاح من الفلاسفة بحسب استقراء اصولهم فلا يتبعهم حجة على عدم مرور الزمان
الموهوم مع انه غير خارج عنها ولا يقاس العدم الازلي على العدم المقارن للزمان
في الاتصاف بالتقدير والكم بالعرض حتى يقال ان له وعاء يوجب ذلك الاتصاف
بخلاف العدم الازلي مع انه اول المسئلة ومبنى النزاع بل المراد كما مر ان الاتصاف
بالعرض لا يوجب كون العدم الازلي حركة او زمانا كما لا يقتضي ذلك كون عدم زيد
كذلك ولا يذهب عليك انه لو نيف تفريع قوله فلا بد من القول بان ذلك الانفصال
انما كان في العدم الصريح على عدم ثبوت القول بالزمان الموهوم لان اللازم من بطلان
ازلية القديم واثبات الحدوث بالادلة السمعية عدم ثبوت الزمان الموهوم
نحو تكون ذلك الانفصال في العدم الصريح انما يمنع مانع لا يقينية ولا بديهية و
من لطفه بطلان الشق الثاني انما كونه موجودا غير مسبوق حتى يبنى ولا يلزم من نفي الزمان
التقديري انه ونفيه ثمرة فرضه من كونه امتدادا وحسبان ذلك بدعة منصبه الاول
من الاستدلال فاشتبه عليه ما حصل له بالمنع من عدم الثبوت بالحصول بالاستدلال
من ثبوت العدم فزعم انه اثبت عدم الزمان الموهوم وبطلانه فقال انه اذا ابطل القدم

وثبت



وثبت الحدوث وبطل الزمان الموهوم فلا يد ما ذكره وكذلك ما ادعاه من انه لا يجب
ان يكون كل ما يجب به يتحقق في نفس الامر في زمان لا يثبت مطلوبه لانه انما منع الايجاب
الكلي ولم ينفعه التزام الاستدلال الى المنع لان المدعي يتوقف على الاثبات ولن يثبت المراد
بمجرد المنع فقط انكار كون ما ليس الزمان في نسبته علة من جملة زمانيا يقتضي ان لا يكون بعض
اجزاء العالم كبعض الاجزاء الفلكية زمانيا مع انه خلاف ما صرح به من انه لا يمكن ابتداء وجود
سائر الموجودات قبل ابتداء وجود الزمان فانه ما ارتضاه ورد قال المحقق وجوابه الى حسم
مادة الشبهة جار في الزمان التقديري ولا حاجة الى ما ارتكبه من التطويل كما هو دابه لانه ان
كان معدوما فلا فائدة فيه اذ لا يوجد منه شيء من خواص الزمان وان كان موجودا لزم قدم
العالم والمحال انما اختار انه معدوم واتصافه باوصاف الزمان وخواصه بحسب التوهم على
ما تقدم ولا استحالة فيه ولا يخفى دعواه عدم الاختلاف في العدم بلا دليل ولم يظهر ما قرره
لوم لان الازل ليس له وعاء وانما انه ليس كالزمان يعرف ما هو اللهم الا ان يكتفى بمحض
الدعوى يتعجب من اخذ هذه الكلمات من ... الفاضل الكاشي في كتابه الوافي وكذا ما ذكره
بعد ذلك من الدعاوي المكررة التي ... على بعض ولا يعثر في حين تلك الدعاوي وانما
العثر او التعذر فيما لم يحرر له اثباتها والتصديق بها لا يمكن الا بمجرد التقليد وكان من يرى
سرد الدعاوي العريضة والمطالب الغامضة من غير تقرير ببيان واقامة دليل او برهان
ومطالبه ولكنه تخصص في المرام ... ولا مر الاصطلاحية ولم يتشعر كيف كان الاشتغال
عدم تحصل الشق المذكور ببيان دعاء بالفقه من المطالبات التي لا يترتب على مرتبة الوجودي
بل هي اعادة المدعى وما افاده من انه لا يمكن وعاء موجود يكون من اجزاء العالم لا دخل له في
الاختلال كما ان الادلة المبطلة للقدم والحجج المثبتة للحدوث لا يبطل الا شيء عدم العالم على

وجه واما حال ذلك العدم بالنسبة الى الوعاء فغير مستفاد من كلمته الا دلالة دائما لزمه
المحقق من توقف تعقل ذلك السبق حيث لا يجامع السابق مع المسبوق فقوله وعدم قدرتنا
على تعقله بعد ان دل الدليل عليه غير قادح لا يثمر شيئا لعدم دلالة الدليل على ما لا نقدر على
تعقله وانما دل على شيء آخر فمنشؤه ادعاء الخلال ما اشكل على المحقق مثل هذا مع كمال تحقق
عليه شيء من مشكلات المسائل كان يقول الحل فاذا اشكل عليه وجه اقحم كانا التقيح جدا وليعلم
ان المحقق في تفسير قول الطوسي وجود العالم بعد عدمه لا ينبغي الا يحمل الظاهر ان المراد البعدية
بالذات التي اثبتها المتكلمون وجعلوها قسما سادسا وعن ان تقدم اجزاء الزمان بعضها
على بعض من هذا القبيل لكن التحقيق انه لا محصل له بل الظاهر انه تقدم بالزمان الا ان ذلك
تقدم الزمان لكنه لا يكون في زمان لكن تفسير الزمان الموهوم من كلامه ظاهر والحق
على الناظر فيه انه لم يفسر قول المحقق الطوسي الا بالبعدية الزمانية ولم يرد قول من فسرها
في كلامه وان ما ذكره من ان مغايرة هذا النوع من التقدم للتقدم الزماني لا محصل له
كلام مبني على برهة المهملين فمن زعم انه لا محصل له بناء على عدم تفهمه من حدوث العالم بدون
ذلك وعدم دلالة دليل على بطلانه ليس من اهل التحصيل كيف وليس ذلك من المطالب التي يكون
الدليل عليها لان من جملة الامر لفظي واعتباري اصطلاحي يكفي فيه ادنى تنبيه كما نبه عليه
طاب ثراه ونصحح من حدوث العالم لا يتوقف على الا اللفظي الاصطلاحي ولا يصح على
ما ذكره بالتمسك بهذا السبق سواء سمي تقدما بالذات او تقدما بالزمان فان المحقق
لم يتكلم الا بجملة قسما سادسا وادعى ان حصل التقدم الزماني ولم ينكر المعنى المذكور
فظهر بما قررنا ان قوله وهذا منه كالتصريح بان المحقق لا يقول بالزمان الموهوم من
الغفلة والذهول عن كلامه طاب ثراه كما ترى بناء على ما بناه كلام المحقق الطوسي قدس

سره على الزمان الموهوم ومنه يظهر ان اسناد القول بحدوث الدهري الى الطوسي
ترويج ما ارتضاه كذب محض في ان كون وجود العالم بعد العدم في الزمان ليس خلافه
مرهة على ما فسره المحقق المحشي وبا نفسه واكثرهم للاطناب فيه بما لا طائل تحته ثم الظاهر
لا لاطلاق القول بوجود الزمان في الخارج قبل وجود العالم ولا نزاع لاحد في ذلك واما
منافات وجود الزمان الموهوم اي وجوده في الذهن بذاتها ايجاد العالم واجزائه على ما هو
محل النزاع لطريقة الملة فكلا فكيف لاجل هذا تاثير في بعض الناس سيما فيمن ادعى الحدوث
الدهري ولا يقدر على اصلاحه ولن يصلح العطار ما افسد الدهر ثم قال السيد قدس سره
واما ثالثا فلانه ح يكون تقدم البارئ سبحانه واقعا في حد بعينه من ذلك الامتداد العدمي بناء
عن ذلك والى ما في حد آخر بخصوصه من غير مصحح يحصل ذلك الامتداد دونه سبحانه وبين العالم
ويصح تاخر العالم وتخلفه عنه سبحانه في الوجود فاذن اذا كان ذلك الامتداد غير متناهي
التمادي كان غير المتناهي محصورا حاصرين هما حاشيتاه وطرفاه قال المحقق قدس سره
وفيه ان مرادهم بقولهم بين البارئ الحق واول العالم زمان موهوم ازلي انه كان
قبل العالم امتداد موهوم لم يكن العالم فيه وكان الحق تعالى فيه بالمعنى الذي يقال الآن
انه تعالى موجود والآن الزمان واسطة بينه تعالى وبين العالم بحيث يكون هو تعالى في احد الحدين
والعالم في حد الآخر حتى يلزم كون غير المتناهي محصورا بين حاصرين وهذا ظاهر
جدا واجيب عنه بان هذا الامتداد الازلي لما كان امرا متحققا موجودا في نفس الامر
وكان منشأ تحققه وجود وجه واجب الوجود كما صرح به قبل ذلك كان من الواجب
ان يكون الواجب تعالى في ابتدائه بحسب نفس الامر ليتحقق كونه منشأ له ومبدأ اول وابدا و
العالم في منتهاه لا انتهائه فيكون واسطة بينهما فاذا فرض كونه غير متناهي التمادي

بحسب نفس الامر اذ لو لم يكن غير متناه لزم حدوث الواجب تعالى عن ذلك لان المعلول
لما كان حادثا كان متناهي التمادي فلو كان ذلك الاستعداد الذي يتوقف عليه الواقع
بينهما متناهيا كان حادثا ويلزم منه ما سبق كان غير المتناهي بحسب نفس الامر
محصورا بين حاصرين هما حاشيتاه وهذا الخلف جدا وبعبارة اخرى انه لما كان
امرا ممكنا موجودا كان له مبدأ يبتدأ منه فلو انتهى باول العالم وفرض
غير المتناهي كان غير المتناهي محصورا بين الحاصرين لان الحال بعدم انتهائه بعد فاذا
كان كان قبل وجود العالم وعاء لعدمه فكذلك يكون بعد وجوده وعاء لوجوده فهذا كما
كان ازليا فكذلك يكون ابديا لوجوب دوام وجود المعلول بدوام وجود علته
التامة فان ذلك الموجود القديم لما كان من اثر الواجب ولم يكن وجوده متوقفا على
شرط اخر غير استمرار وجود الواجب لزم منه دوامه بدوامه فهذا على تقدير
تامة كان من الواجب لما سبق فتامل فيه وما فيه اقول من البين الواضح ان
هذا الاستعداد لما كان منشأ لتحقق واجب الوجود كما اعترف به كان غير متناهي
التمادي فلا يكون له ابتداء حتى يتأتى ان يقال من الواجب ان يكون الواجب تعالى ابتدائه
وما ذكر للالزام والافحام العامية فان محصل معنى كونه تعالى ابتدائه يرجع الى
انه لا بد له كيف ولو كان له ابتداء لم يكن غير متناهي التمادي فلم يكن محذور في
انحصاره بين الحاصرين وانه يلزم من اعتبار الابتداء له ما الزمه المخرج من
شناعة اعني حدوث الواجب تعالى فلا يصح ان يكون ذلك الاستعداد غير متناه من جانب
المبدأ فلا معنى لان يكون الواجب تعالى طرفه في حده ولا يتحقق انفصاله عنه
العالم الا بنية المحقق من تحقق امتداد يصح ان يقال لم يكن العالم فيه وكان الواجب

بالمعنى

بالمعنى الذي يصح لان يقال انه ما موجود معه في الظرف ان ما افاده لو تم لا يقتضي
الا انقطاع الغير المتناهي باحد طرفيه وحدا وحاشية وليس في ذلك انحصار غير المتناهي
بين الحاصرين اذ لا يلزم الانقطاع من الجانبين الا بعد كونه غير متناهي التمادي في الطرفين فانه
المحذور من الانحصار بين الحاصرين ولو كان كذلك لكان تعاقب الحوادث الغير المتناهية من الاخبار
غير المتناهي بين الحاصرين هما المبدأ الاول وهذا الحادث اليومي فلم يكن لهم حاجة الى
ابطال التسلسل ببرهان التطبيق وغيره فيه في نظائره على ان الواجب تعالى والعالم امر اول جزء منه
موجود ان في الخارج ولا وجود لهذا الزمان فيه يكتفي بينهما ولا يخرج عن البيان
المذكور في الزمان التقديري الا هذا ولا ينفع القول بعدم انتهائه به كما زعمه
لان الكلام فيما كان منه قبل وجود العالم على ان كون دوامه غير لازم لانه وان كان منتزعا من
استمرار وجوده تعالى لكنه يتوقف على اعتبار العقل واختراعه والانكار توقفه على شرط اخر غير الاستمرار
مكابرة شنيعة فينقطع عند وجود العالم بانقطاع الاعتبار لعدم الحاجة اليه اللهم الا
ان يقول انه لا وجود للزمان مطلقا لا في الازل قبل وجود العالم ولا بعده فيقتصر كذلك
وليس كذلك الا لما تقرر ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه لاختصاصه بالموجودات الخارجية
دون الامور الاعتبارية ومن ثم لا يوصف بالامكان والامتناع وجودها الا عيان
فبطل ما قال من انه لما كان امرا ممكنا موجودا كان له مبدأ يبتدأ منه مع ان الترخيم
ان يكون له مبدأ او يبتدأ منه بناء في انتزاعه من وجوده تعالى وينافي كونه غير متناهي التمادي
ولا يصح كونه تعالى طرفه وفي حاشية الصلاة قال السيد ره واما ارتباط الان حدوث
ذلك الاستعداد سواء كان متشابهه او لا اختلاف في العدم ولا مخصص من استعداد
او حركة او غير ذلك ولم اختص العالم الذي الحد ولم يكن حدوثه في حد اخر قبله ولكن محقق

ها شراه وفيه ان هذا مجرد دعوى بلا دليل اذ لعله كان اختلاف في اجزائه لا انه ليس عدما
محضا لا يجوز ذلك فيه بل امر نفس امري ومع العدم فيه فتامل وقد يجاب عنه بان الامور
الوهمية اذا لم يكن منشأ انتزاعها موجودا في الخارج تكون وهمية محضة واختراعية صرفة
غير متحققة في نفس الامر كزوجية الخمسة وامثالها كذلك فكيف يتصور اختلاف نفس امري وما
سبب ذلك الاختلاف النفس الامري مع وحدة طبيعة ذلك الامتداد او فعل هو استعداد
من جانب القابل او نحو ذلك من تاثير الفاعل من حركة الى قطع وغيرها وليس هاهنا ما يختلف
الاجزاء من جهته الاختلاف وهل هذا الا مجرد خيال ومحض احتمال غير مطابق لما عليه
القوم نقل عن الغزالي والشهرستاني وغيرهما انهم قالوا كما ان الوهم يتخيل امتدادا
مكانيا لا يقف عند حد معين ويتوهم وجود العالم في جزء منه ويحكم العقل بانه
لو وجد في الخارج لكان بعض اجزائه متقدما على البعض بحسب الوضع وبعضه متاخرا عنه
غير ان يحكم لهذا الامتداد منشأ موجود في الخارج كذلك الامتداد الزماني موهوم
محض لا منشأ له موجود في الخارج فكما لا يدل حكم العقل بتقدم بعض الاجزاء على
بعض في الامتداد المكاني على وجود منشأ كذلك لا يدل حكمه بتقدم البعض على البعض في الامتداد
الزماني على وجود منشأ بل نقول لحيث الامتداد مركوز في فطرة الوهم حتى ان العقل المشوب
بالوهم يحكم بان الابعاد غير متناهية وان العالم في جزء منه وكذلك الحكم بان هاهنا
زمانا غير متناه وان العالم في جزء منه وكما انه ليس في الواقع فوق العالم ولا تحته خلاء
ولا ملاء اذ لا فوق ولا تحت فان الجهات يتحدد ببعض العالم كذلك ليس في الواقع قبل العالم
قبل ولا بعده بعد ولا يلزم من ذلك عدم تناهي الزمان كما لا يلزم من الاول عدم تناهي
المكان بل الزمان متناه كما ان المكان متناه من غير فرق وحكم الوهم بلا تناهي الزمان

مثل حكمه

مثل حكمه بلا تناهي المكان فكما لا عبرة بحكمه في المكان كذلك لا عبرة في الزمان كذا في الكلام
وهو صريح في كونه عدما محضا وليس ساذجا فتوجيهه بما وجهه به المورد مع مخالفته للواقع
توجيه بما لا يرضى به قائله اقول ان ادعاء من كونه اختراعيا محضا لا يكون منشأ انتزاعها موجودا في الخارج
مع كونه خلاف الواقع لما تقدم من انتزاعها من الواجب تعالى لا يثبت المقدمة الممنوعة للاجزاء ولا
يفيد سوى استبعاد للاختلاف والمجيب لا يزيد الا على السؤال عن سبب الاختلاف وحاصله انه لم يظهر
وجه للاختلاف وجهله به لا يقتضي انتفاءه لجواز جهله بالاسباب الواقعية فان عدم العلم به غير كاف
مع دلالة الدليل عليه لان ما دل على حدوث العالم في حين يوجب العلم بتحقق ذلك الاسباب
وان لم يعلم تفصيله ولا محذور فيه على انه لا يرتبط هذا الوجه بابطال الزمان الموهوم لتوجه
ذلك السؤال وطلب المخصص على تقدير حدوث العالم سواء قيل بذلك الزمان او لا والجواب عنه
مبني على التزام الاختلاف بينهما ولم يتعقل ارادة الفاعل المختار في الازل بوجود العالم فيما
لا يزال الحكمة ولا يقتضي ذلك وجود الزمان فان الامور الاعتبارية قد يكون لها دخل في الامور
الخارجية كما في ارتفاع الموانع والاعتبارات المخصصة لصدور المعلومات عنه تعالى عندهم فيجوز
ان يتوقف وجود العالم على تمام قطعة من الزمان ويرتبط به الحادث بالقديم كما يقال في الحركة
ثم ان تجويزه مطابق لما عليه القائلون بحدوث العالم ودعوى عدم مطابقته لما عليه القوم
خيال فاسد لا اصل له وما نقل عن الغزالي وغيره نفي الزمان الموهوم بزعمه دون حصر
من تجويز الاختلاف وتحققه ودلالته على كونه عدما ساذجا لا ينفي احتمال شقاء الاختلاف الواقعي
على ان توجيه الكلام القائل بذلك الزمان بما لا يرضاه المنكر له لا فائدة فيه اذ لا ينحصر القائل
بذلك الزمان في الغزالي والشهرستاني وعلى تقدير وغيرهم ممن نسب اليه هذه المقالة
الظاهر ان غرضهم نفي تناهي الزمان الموهوم بان المراد بعدم دلالة حكم العقل بالتقدم على

وجه المنشأ انه لا بد لك من وجه ما يصدق عليه هذا المعنى كما يقال في الخبر لا منشأ له وليس
المراد انه ليس له منشأ النزاع ان الحكم بالزمان الموجود قبل العالم من اغلاط الوهم كالحكم بالمكان
المسبوق وجوده وراء العالم الا ترى ان قولهم بل الزمان متناه فان المراد منه تناهي الزمان الذي
مقدار الحركة ولو كان المراد نفي الزمان الموهوم لا يناسب الاضرابية عن دعوى حدوث
توجد للذات عن مجموع كثيرة من الدعاوى ولا يبعد ان يعرف بين الزمان المتوهم من ملاحظة تناهي
الزمان وتناهي الاجسام الواقعة فيه وبين ما نحن فيه من بقاء الواجب تعالى وحده فذلك قائد
للمشهد ... على انواله وغيره مختص بالاول فانه امر اعتباري محض لا وجه للمنع له بدون
لان له منشأ انتزاع قال السيد واما قياس فلان المقدس عن الغواشي واللواحق كم
من ان امتداد وفرض مع كل جزء من اجزائه وكل صورة من صوره معية غير متقدرة على سبيل
واحد ومحيط بجميع اجزائه وصوره على نسبة واحدة موجودا كان ذلك الامتداد او موهوما
على ما نبا عليك غير مرة فاذن اختصاص العالم بحدوده وحدوث ذلك الامتداد الموهوم
لا يشعر بتأخره وتخلفه عن البارئ الحق جل سلطانه اصلا فانه اذا كان امتداد الزمان
الموجود بالقياس الى سبحانه على هذه السبيل فالزمان الموهوم بالقياس اليه سبحانه جدير
بذلك ومن الحكم ظاهر راه منه ان القول بالامتداد المذكور ليس الا لتصحيح تحقق
العدم قبل الوجود وحده صحح ذلك ومرادهم من تخلف العالم عن الحق سبحانه ليس الا ذلك
لا انه كان الواجب في وقت لم يكن العالم فيه حتى يقال ان الواجب بريء من الكون
في الوقت فلم يصح ذلك على انك قد عرفت انه يمكن القول بمقارنة وجوده
في الوقت وحينئذ يصح التخلف بهذا المعنى ايضا فتذكر والجواب عنه بانهم كيف يصححون
بالامتداد المذكور تحقق العدم قبل الوجود والحال ان ذلك الامتداد موجود بزعمهم

كما صح

كما صرح به قبيل ذلك بقوله لنا فاللازم منه ليس الا وجود الزمان هناك والمتكلمون ينزهونه
وهل هذا الا تهافت على انك قد عرفت انهم لا يجوزونه حتى ينقض عليه وان مرادهم من القول
بالامتداد المذكور ليس الا تصحيح انه كان الواجب في وقت لم يكن العالم فيه ليصح لهم القول
بكان الله ولم يكن معه شيء ... لكنهم القول بمقارنة وجوده تعالى للوقت الذي هو الموجود الذي
جزء من اجزاء العالم بناء فانه عليهم اجزاء الموجود في نفس الامر يصدق عليه انه شيء فان الوجود
يصادق الشيئية ... القول بتلك المقارنة على القول بالمقتنع ان كان لذلك الوقت وجود
والا فهو مجرد رسم من جهة تحقق المسمى فاذن لا بد من القول بتوقف التقدير الراجع
الى الحدوث الذي كما سيأتي ليصح ذلك التخلف بهذا المعنى وبالجملة هذا
الامتداد المذكور لا يخلو اما ان يكون شيئا في نفس الامر او لا شيئا فهنا فان
كان الاول فعموم خبر نفي الازلية عن ما عدا منه نفي للاشياء ووجب الوجودات
الازلية مطلق الوجود كان في ذلك ظرف لكان للوجود الواجب
بعض منها من الصفات الزائدة المعروف حقيقة ... فيه والا لكان مع انه شيء معه
الازل فيلزم تعدد القدماء كما هو لازم مذهب من قال بزيادتها
فيبطل قولهم كان قبل العالم زمان موهوم ازلا نفس امري وان كان الثاني
فلا يكون امرا ممتدا والا لكان حدوث ذلك الامتداد سواء السية متشابهة
اذ لا اختلاف في العدم ولا مخصص فيلزم منه ما بقي وان لم يكن امرا
ممتدا فلا يمكنهم تصحيح تحقق العدم قبل الوجود تحققا زمانيا نفس امري ويلزم
منه عدم تخلف العالم عن البارئ الحق سبحانه تخلفا زمانيا وكذلك يبطل قولهم ان
عدم العالم كان في وعاء وظرف ممتد متجدد منقض كوجود زيد في الزمان كيف

لا ذهاب ولا ثبوت في العدم ولا شيئية فكيف يكون احد طرفا وانتج مفردها
ههنا اما توهمه بعض المتفلسفة من ان كان جسمانيا منسلخ عن معنى الماضي بل
عن مطلق الزمان ونحوه ما قاله بعض المتصوفة حتى يسمع الحديث الآن كما عليه
كان فهذيان عند اهل الادراك اما الاول فلانه يؤدي الى القول بقدم
الآن الشبيه بذلك اي الحدوث الدهري واما الثاني فلما ثبت في الشرع
ان الوجود حقيقة في الواجب والممكن بالاجماع ولانه لو كان مجازا
في احدهما يصح نفي الوجود عنه في نفس الامر لانه من امارة المجاز
لكن التشبب محال والمنازع في اتصاف الماهيات بالوجود القائل
حقيقة مكابر مقتضى عقله وكذلك القول بان الشيئية اعم من الوجود
على ما ذهب اليه المعتزلة من ان المعدوم الممكن شيء وثابت على
مع ان الماهية كم تقرر في الخارج منفكة عن الوجود لا يخفى
في هذا المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام بل يكذب صريح العقول بثبوته
في الازل وكونه شيئا ويوجب كفر قائله لان يقال ان الموجب
للكفر انما هو اعتقاد قدم الجواهر والاعراض وهم لا
لا يقولون بذلك اذ القديم يعتبر فيه الوجود وهم لا يقولون
بوجوده في الازل ولكن حصلت لهم شبهة في الفرق
بين الثبوت والوجود وجعلوا الاول اعم من الثاني
فهم لا يقولون بوجود قديم لا بالذات ولا بالزمان لكون
الله تعالى سواء فيه القائلون منهم بالاحوال وغيرهم هذا وعلم

اعلم ان المولى قدس سره قد قيد كلامه على السيدان الظاهر كما تقدم في اني انه زماني
بمعنى ان وجوده مقارن لوجود الزمان لا يصح وكيف شأن الواجب تعالى اذ لا يصدق الى وجود
مقارن لوجود الزمان نعم لا يصح ان يقال انه زماني بمعنى ان وجوده منطبق على الزمان كما
ذكر ولا يصح ذلك في الجسم ايضا ومع هذا ان شئت اصلا هذا من ضعف ما تقرر في هذا المقام
ولكن ليس هذا الكلام لدلك القدوم كما يشير اليه قوله رضي الله عنه هذا ما يخطر بالبال على
سبيل الاجمال فان كان الامر كما هو الحق وان كان من اولي الفطانة
فتنبه بالله بها والتسليم ... انما اخذ من كلام سيد المحققين على ما نقله الفاضل
في حواشيه حيث قال نسبة الزمانيات الى الزمان بالمعية في الوجود سواء كان منطبقة او غير
منطبقة لا بالزمان فقط والا لم يكن الاجسام التي في زمان ولا العرض فيها التغير
زمانية قط ولا شك ان المجرد مع انه بريء عن التغير يصدق عليه انه مع الزمان
في الوجود فيما قاله هناك في المراد ان نسبة الزمانيات الى الزمان انما تكون
بحسب الوجود لا ينتقض على الاطباق عليه فالمجرد البريء عن التغير يكون له نسبة الى
الزمان نسبة المعية فان قلت لا مجازية نسبة المجرد البريء عن التغير الى الزمان
نسبة المعية فنسبته جميع الازمنة اليه نسبة واحدة لكن النسبة في كل زمان معين
كهذا اليوم الى ذلك الزمان يكون معه في الوجود فظاهر ان نسبة جميع الازمنة
الى هذا اليوم ليست على السواء فنسبته الى المجرد الموجود معه ايضا ليست على السواء
منه قول السيد المحقق في الحواشي ... الصدق على المجرد انه في هذا
اليوم ظرفا للصدق لا للمجرد اذ لا تعلق له بهذا اليوم ولا نسبة غير كونه معه في
اصل الوجود وكما انه موجود في هذا اليوم في اصل الوجود كذلك موجود مع سائر الازمنة

في اصل الوجود وكما انه يصدق في هذا اليوم انه موجود معه في اصل الوجود كذلك يصدق فيه انه
موجود مع سائر الازمنة في اصل الوجود وعدم كون نسبة جميع الازمنة الى هذا اليوم على السواء
لا يستلزم عدم كون النسبة بينها وبين المجرد الموجود معه كذلك وذلك لاختصاص وجود هذا اليوم
بهذا اليوم وعدم اختصاص وجود المجرد بهذا اليوم انتهى كلامه قد اتضح لك فيما تقدم
الى هنا ان القول بوجود الزمان في الازل على المحقق اشتباه نشأ من غفلة المجيب عما
كتبه على هذا الكلام من ان المراد به الوجود الثابت بلا اعتبار ما تسد من تفاذ عن
تصوركم لعدم وجود ذلك الا انه استدلاله من جهة بان الفاطنة في شرح المجلى على ما رجع
الى مقصد منع التقصد وتساهله في عدم التزام القائلين به وعلى هذا فيندفع به التهافت
ويصحح سبق العدم على الوجود على مذاق المحقق ايضا كما يصحح على مذاق القوم ولا وجه للانكار
لتصحيح ذلك منهم مع اعترافه بانهم لا يقولون بثبوته ازلا والقول بوجوده اليهم نقض
ما جزم به من انهم يقولون عنه ومثل هذا التهافت يترتب على اضطرابه ولما دل
القاطع على ذلك السبق لم يكن بد من القول بحدث الزمان لامتناع القول بغيره
مما يتطرق اليه الوجود وبه يتصحح التخلف بالمعنى المراد هنا ولا حجر في ان يتصحح
به بعض الظواهر كالخبر وما شابهه واما انكار ذلك ودعوى ان غرضهم
في تصحيح ذلك الظاهر رجما بالغيب فقول مردود وكما جوز تصحيح تخلف العالم عنه تعالى
بالوقت المقدر الراجع الى العدم الصريح المعبر عنه بالحدوث الدهري
وانكر ذلك بالنسبة الى الزمان الموهوم اذ المكتفي بوجوده اكتفى بانه مجرد
اسم لا ان المسمى مع ان الوقت التقديري الصادق كذلك فهل تتفوه بمثل ذلك
من له ادنى تمييز والشيء ليس ذو الموجود الخارجي على ما بينه المجيب من انه المتبادر

من

منه كيف ويرد به على من زعم ان الشيئية اعم من الموجود بناء على ان المعدوم الممكن
شيء وثابت من غير الوجود الذهني فلا يغني من انكر نفي الزمان الموهوم وان كان
له منشأ انتزاع لكونه معدوما والمعدوم ليس بشيء نعم لو فرض كونه موجودا كان شيئا
وقد عرفت فساده فما توهمه من كون مفهوم انكر نفي الاشياء وسبق الموجودات
الازلية اي وجود كان في اي ظرف كان مما يكون لا يتمشى الا على القول بان الشيئية
اعم من الوجود الخارجي وان الكون يعم ثبوت المعدومات وهو ناف له مما تشي عليه
ولكن في الحديث الا على المعنى المعروف لغة اوعرفا دون المعنى الاصطلاحي
انما هو قلنا تنبيها وان الشيء فيه المعدوم كما ينص عليه نحو قوله سبحانه خلقتك من قبل و
لم تك شيئا فالشيء المنفي في الحديث لا يشمل سوى الموجود العيني وان لم يثبت
له تعالى في الازل الصفات والاضافات ولم يصح انتزاع الوجود المطلق وثبت له
مع ان ذلك ليس من القول بالقدم الذي لم يرتضيه اتفاقا كما في اثبات الصفات
الموجودة القديمة والفرق بين لذي مسكين وفي الكفر فيما بين كونه شيئا في
نفس الامر او لا شيئا فيها ما مر في الطيرة من انه اما ان يريد به الموجود في الاعيان
او الاعم منه وعلى الاول ليس الا شيء عدما صرفا وهذا التعبير المنافي لكم غير نافع
وعلى الثاني لا ينفي عموم الخبر اذ لنسبه لان عموم النكرة في سياق النفي بالنسبة الى
افراد مدلولها دال دلالة على الشيء على ما سوى الموجود العيني على انه لا يثبت شمول
هذا المطلب بالظواهر وفي قوله والان كان الخ كما سبق فتذكر ثم الظاهر ان كان تامة
بمعنى ثبت ووجد والانسلاخ عن معنى الزمان تام ولا دليل الا ادعاء لانسلاخه تعالى
عنه لا لقيد فيه لانها تستعمل للدوام والاستمرار كما في كان الله سميعا بصيرا

ذهب بعضهم في الثاني الى انها تدل على استمرار حصول الخبر في جميع الزمن الماضي ولعل المراد
من الانسلاخ بناء على ما ذكرنا ما قصده وعلى اي حال فلا دلالة فيه على القول بالقدم غير ظاهر ولا
مناسبة له بالحدوث الدهري لعدم تصحيح الزمان المستفاد منه لكون تحققه في نحو الزمان
الموهوم فالظاهر انه اشير اليه ولا وجه لاعتبار الانسلاخ فيه في الاصل مع انه
لا يؤدي الى القدم مع ذلك بل يؤدي الى انتفاء الوجود عن غيره تعالى كما في الوجه الثاني
مع اعتبار الانسلاخ والا كان المراد كان الله ولم يكن معه موجود في مرتبة ذاته
والان كما عليه كان فيؤدي الى القول بالقدم لكن لا يجري ذلك في مثل قول النبي ع
كان الله ولا شيء غيره اللهم الا ان يعتبر فيه ذلك القيد ايضا والصواب حمله على المقيد
على نحو ما مع الاطلاق على ما هو الظاهر لعدم الداعي الى ذلك الا دليل على مخالفة المطلقين
بين القيدين وكذا التأويل الا عن ضرورة لبطلان القول بالقدم وثبوت شيء غيره تعالى
اللهم الا على سبيل المجاز بمعنى ان وجوده بالنظر اليه تعالى كالعدم فافهم واعلم ان المحكي عن اراه
بعد ما زيف النقل عن بعض معاصريه من كون تقدم العالم تقدما ذاتيا تشبيها بالتقدم
الزماني من حيث توهم كونه في امتداد موهوم كتوهم الامتداد والمكان فوق المحدد ودون
اثبات الزمان الموهوم والطفرة ذلك بابا فرجع ما افاده الى القول بالقدم بحيث
لا يكون سبق الحقيقة بمحض التوهم وذكر انه لا بد على طريقة الملتزمين القول بالانفصال
بين العالم وصانعه واورد على نفسه ان الواجب ليس بزماني فلا يكون للانفصال
وجه واجاب ثم جوز كون مقارنته للزمان كما حكاه المحيث وعلى هذا
فلا يكون القصد بهذا الكلام الا على سبيل الاحتمال الاخر ولا يخفى على من خلع جلباب
المجادلة والعناد ان قوله هذا ناظر الى كلام الافاد ولا اختصاص له بالخبر الاخير من

الكلام

الكلام كما فهم من هذا الشيخ في ذلك المقام وكيف جزم بان ما جوزه المتكلمين ليس
بمجرد الاطلاع على نقل الغزالي مثله عن غيره على انه لا اختصاص له به فقد جوز مثله الحكماء
والمتكلمون فليس ذلك مما يرجح انتحاله ولطيفة فيه ذكر الشيخ في التعليقات ان
العقل يدرك ثلاثة اكوان احدها الكون في الزمان والثاني الكون مع الزمان
ويسمى الدهر وهذا الكون محيط بالزمان وهو كون الفلك مع الزمان والزمان
في ذلك الكون لانه ينشأ من حركة الفلك وهي في الثابت الى المتغير الا ان الوهم
لا يمكنه ادراكه والثالث كون الثابت مع الثابت ويسمى السرمد وقيل
في عيون الحكمة نسبتها مع الزمان ويسمى الزمان هو الدهر وفي النجاة ليس كل ما وجد
مع الزمان فهو فيه فانا موجودون مع البرة الواحدة ولسنا فيها وقال في التعليقات
ما يكون مع الشيء لا يتغير بتغيره ولا تبدله العوارض بعد ما بين نسبة الشيء الذي يكون
في الزمان يتغير بتغيره ويلحقه جميع اعراضه وهيهنا يعد ما بين نسبة المعية على وجه اعتبر
ان كان شيء ليس بثابت في غير ثابت فهو الدهر وقت وهذا الكون اعني كون
الثابت مع غير الثابت والثابت مع الثابت بازاء كون الزمانيات في الزمان
فتلك المعية كانها متى الامور الثابتة وكون الامور الزمانية في الزمان متاها
وليس للدهر ولا السرمد امتداد لا في الوهم ولا في الاعيان انتهى وفي المواقف
النسبة الى الزمان لا يتعين ان يكون متى فان للحركة والجسم نسبة الى الزمان
وليس حصوله فيه وفي شرحها واما الامور الثابتة التي لا تتغير فهي لها معية ذاتية
مع الزمان الا انها مستغنية في حد انفسها عن الزمان بحيث اذا نظر الى ذواتها
يمكن ان يكون موجودة بلا زمان وعلى هذا فلو جعل الثابت لنسبة الى كل زمان معين

كهذا اليوم بكونه ظرفاً للوجود ولا ريب انه غير ثابت له في الامس بكونه هو فيه فاذن خصوص
وجود العالم كذي حدود له امتداد المذكور الذي له نسبة معينة اليه تعالى ليس كنسبة عنه سبحانه لان
تلك النسبة غير نسبة سائر حدوده واجزائه وعلى هذا يلزم التخلف بالمعنى الذي فيه من كون
ذلك الامتداد له متخللاً بينه تعالى وبين العالم وظاهر انه لا توقف له على اختلاف النسب للتخلف
على اعتبار التخلف اختلاف نسبة الازمنة بعضها الى بعض كما تكلفه المجيب ليرد عليه ان ذلك
الاختلاف لا يستلزم اختلاف نسبة المجرد معها الا ترى الى قول سيد المدققين حيث
افاد [illegible] هذا المجيب ان نسبة اليه يعني المجرد ليست بنسبة واحدة فان اختلاف
نسبة الشيء الى الزمان يكون على وجهين احدهما باختلاف هذا الشيء كالحادث اليومي
فانه في اليوم لكونه ظرفاً للوجود لا في الماضي لفقده فيه والثاني باختلاف الزمان
كالفلك فانه في اليوم لكونه ظرفاً للوجود دون الغد لفقده فيه وهذا الاختلاف
نسبة المجرد والمذكور الى اجزاء الزمان من هذا القبيل فانه في هذا اليوم [illegible]
لكونه ظرفاً للوجود لا الماضي والمستقبل لفقده فيه [illegible] لا لفقده فيه في الزمان الماضي
فيه لا في الحاضر ولا في المستقبل لفقدانه فيها انتهى كلام السيد واما [illegible] فلان الزمان
والمكان لما [illegible] بيان [illegible] هذه الاحكام [illegible] واحد ومن [illegible] واحد
فكما ان وراء الامتداد المكاني [illegible] الفلك الاقصى المحدد لجهات العالم عدم صرف
لا خلاء ولا ملاء ولا امتداد ولا لا امتداد ولا نهاية ولا لا نهاية واذا بلغ الى السطح
المحدب [illegible] لم يكن [illegible] لا صادم [illegible] بمقدار [illegible] لعدم
الفضاء والبعد [illegible] المكان والجهة فكذلك وراء الامتداد الزماني عدم صرف
لا تمادي ولا لا تمادي ولا استمرار ولا لا استمرار ولا نهاية ولا لا نهاية ولا زيادة

[illegible]

انتهى كلامه



انتهى كلامه رفع مقامه وقت المعنى وضعفه ظاهر لانه مجرد تمثيل لا يثبت المقامات الحكمية
[illegible] والمراد انه قياس [illegible] لا يفيد الا الظن والمسئلة مما يطلب فيه اليقين
فلا يجوز اثباتها بالدليل الظني ثم [illegible] والتعرض [illegible] تتبع احوال الزمان
والمكان لكونهما امتدادين متناهيين ولا يلزم منهما وجوداً وعدماً ان الزمان ليس
الا مقدار حركة الفلك كما ان المكان ليس الا ما احاط به الفلك فاذا لم يكن
فلك فلا زمان ولا مكان كما سيأتي ذلك في صريح كلام امير المؤمنين عليه السلام [illegible] الفلك
وما فيه من الاجسام [illegible] الزمان والمكان فيهما [illegible] لكونهما معلولين
علة واحدة واليه الاشارة بقوله [illegible] هذه الاحكام [illegible] واحد
وشيء واحد مع الحدث [illegible] ان الثابتة [illegible] وراء الامتداد الزماني
عدم صرف ليس [illegible] فيه شائبة [illegible] وراء الامتداد المكاني كذلك وكذلك
[illegible] كثير من المسائل الحكمية [illegible] فيها [illegible] على الوضع
كونها معلومة يقيناً [illegible] منهم القول بان الامتداد الزماني موهوم [illegible]
له موجود في الخارج واذا لم يكن له منشأ موجود في الخارج [illegible] الوهم [illegible]
لكان عدماً صرفاً [illegible] فلا امتداد فيه ولا زيادة ولا
نقصان [illegible] ذلك [illegible] المذكورة [illegible] قدس سره [illegible] الحنيف [illegible]
الامتداد الزماني [illegible] لانهما تقدم [illegible] الموجود
بالثابت [illegible] وراء ذلك الامتداد [illegible] على الموهوم
تعقله واعلم ان الله [illegible] عدم [illegible] ذلك
الامتداد الزماني ليس كذلك وكذا النهاية واللانهاية والزيادة والنقصان [illegible]

فانها كلها من خواص المقادير والكميات وما وراء الامتداد والانتهاء عدم صريح لا يتعدا له
فلا يثبت له شيء من تلك الخواص بالضرورة فهذا اشبه وهذا اشبه اي بطلان ليس له اعم
والصغير وكون الحجم والسطح القدسي انهما داخلة العالم ولا خارجه ولا متصلة
ولا منفصلة والخروج عدم الدخول عما من شانه الدخول فقط لا نفي بهما الزمان
والمكان في جميع الاحكام كيف يثبت الزمان وغيره والاشتراك في شيء منهما غير معتمد
قطعي وان الفرق ههنا اي انهما سواء في مشابهته المترتب عليه الحكم بتناهي الزمان
على قياس تناهي المكان لاثبات على استزادة كوره نظرا على ان مسئول الزمان
امتداد او امتدادا ... لا يصح عند العقلاء بعدم تناهيه مطلقا كذلك لا يتم على مذاق
المتكلمين ايضا لعدم تناهيه بالمعنى الذي يراد نفيه ههنا ولو جاز الحاق الزمان بالمكان
في التناهي فالمكان المتناهي جاز ذلك في غيره وفيه التمكن ايضا فيقاس المكان
عليه في الحكاية ويستلزم ذلك ما لا يتميز له احد ولا يجري ثابت تناهي الامتداد والمقام قد ظهر لقد
الملة حتى يتفرع عليه انتفاء الزمان الموهوم اللازم من حدوث العالم بعد عدمه على ما دل
عليه الشرايع والاديان وكشفها بابتناء ذلك على تناهي الابعاد واللازم من الاصول الفلسفية
كما مر مع ان في ظاهر النصوص ما ينافيه ويقاس عليه الزمان من الامتداد والقائم بالعالم
الجسماني كما يناد به علية الكلام وليس نظام المكان لم يتفق مع الزمان من كل وجه واحد
في شيء ويقتضي المكان بما احاط به الفلك لا يتاتى شيئا من ذلك الامر في العدا
الملية والتي تتوقف على نفي الزمان الموهوم سيما اذ فسر بالجزء الى المضي كما زعم المحقق
هنا لان وراء امتداد المكان كذلك واما التلازم بينهما وجودا وعدما فهو كالتبيان يحتاج
ان تم ثبت المطلوب من غير حاجة الى غيره وبدونه فيتقالله المدرس الضائع من الوهن بما قلت

لكنه يتوقف على نفي الزمان الموهوم ان اريد بالوجود ما يعم الوجود في نفس الامر فيرد ان ثبت انه
ليس الا مقدار الحركة لانه اول المسئلة وعين النزاع وان لم يفد شيئا لانه لو سلم ان التلازم
بين المكان والزمان الذي فيه مشابهة الوجود العيني وجودا وعدما يفيد تضايفهما فلا يترتب عليه صحة
ما فيه من التعدد الا ان ... الزمان المضاف اليس الكلام فيه ويختص اكثر ليس الا وجوه
الزمان والمكان عند ابداع الفلك وادارته ولا بعد انتشار المكان لا ابداع الفلك وادارته
لا ادارته فكون الشروع غير ترتيب اللفظ ليس فيه نفي الموهوم من الزمان قبل ذلك حتى
ان المحقق طاب ثراه لما الطلب ما تمسك به السيد بالمتنوع من الايرادات القوية التي لا مدفع
لها ولا يستطيع زيادة التفصي عنها ان الكرم حولها فيقضى لما قررنا ان القول بالزمان الموهوم
مما لا يمكن ابطاله بمثل هذه الوجوه وهو امر لا تطرق اليه ريبة ولا شبهة تعتريه ولا يعترضه
شك ولا ريب فيه لمن كان له عين البصيرة واخذه بيد عين بصيره مال انتصر به المحيب
كنسيج العنكبوت ... او هي يكثير من نسج البيوت ولا تشتبه على من تامل ذلك ... عن
الحد ... النظر فيما اوضحناه حق النظر بحيث لا ان ذلك ... ما ذكره طاب ثراه في هذا
الباب لم يخرج عن صوب الصواب ... لحقيقة الدهر وكون الفلك من اعتقد زعم ما ليس فيه
من اهل الصدق فهي عجائب وليكن من ذوي الفضل والنزوع الانصاف والاعتبار اذ عنوا له
انه من ارباب التدقيق وانقنوا الكون من اصحاب التحقيق ولم يقولوا له التصديق الا بعد
عرفوا مرادنا بان ... التدقيق والفكر العميق انه ... لكم لم يذكره الا من ... علمه و
لم يبلغه فانه كان ... انها ... وعيارها ... وكيف يتصور ان يكون ...
كلاما كنبوة ... لسنان ومن اتى بتوهم انه اتى شيئا لم يقوله على ... ان
ليس فيه الا الايراد على ما تمسك به على الطلب الموهوم من الزمان بما اطلعت عليه

على انه وجه واحد لا بيان ولم يذهب بجملة الوجوه لا زال ان ... مقدم الممكن ذاتا به
لا الوجود العيني من شئ السهو ولا ينبغي الشيء على ما عرفته قبل ذلك الا ان على انه شيء ما هو
كالشيء ان يراد المانع من حيث انه لا يذهب به ويتبين ... ولا دليل لا تري على قوله
ظاهره فمخ ينبغي ان ينظر فيه بل هو ما في الشرع ... فان لم يكن مخالفا لها ونعمت وان
كان مخالفا له على ما يشعر به ظاهر بعض الاثار ... الاهتمام فيه والوقوف عند الشبهة
انتهى فالصحيح التردد فيه وعدم اختياره لدوامه لم يذهب الى موجود في ان ام لا الا ان انقطاع الوجود
العالم لعدمه بديته غير ذاتية لكن تخلف وجوده عنه لتقدم يكون بينه وبين الله تعالى انفصال
حقيقة حتى يصدق كان الله ولا شيء غيره معه وما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام
قال سمعته يقول كان الله ولا شيء غيره ولم يزل عالما بما يكون فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد كونه وفي
مرفوعة زرارة عنه عليه السلام كان ولا شيء وفي بعض الروايات كان ولا مكان وفي صحيح ابي ...
يعقوب عن الصادق عليه السلام هو الاول قبل كل شيء وعن ابي جعفر الثاني عليه السلام في معنى الواحد ...
غيره بل كان الله ولا خلق ثم خلقها والحديث طويل اخذنا منه موضع الحاجة وغير ذلك ... اول
على ذلك كيف يفيد القطع بوجوب التخلف والانفصال واما كون تلك البعدية مسبوقية
انفصالية او مسبوقية زمانية فيتحقق ان يكون ... وعلى ذهن لان ذلك العدم ليس من الموجودات
العينية حتى يتوهم الاحتياج الى وعاء عيني فجهته لكنه ليس بهذا وجهه فاطبقوا على الملازمة
ذلك الوعاء المتوهم مع تصور عدم العالم ولا مانع يخطر ... عقلا ونقلا اما
المعقول فقد استوفى الكلام عليه بحيث لم يبق فيه ريب ولا يبقى لذي عينين واما
المنقول فلا ينبغي الا كون شيء في الازل ولا تعلق ما وله الا الموجودات العينية كما هو
وهذا الوعاء لما كان امرا مشتركا موهوما كان من الموجودات الذهنية ولا حظ له من الوجود

الجس



وكونه قسيم الموجود في نفس الامر غير قادح فيه مع انه لا يوجد في نفس الامر الا بوجود العالم وحصوله في
الاذهان اذ لا ذهن قبل ذلك واما نحو السابق الحادثة فغير ثابت بل باطل ووجوده في علم الله تعالى
غير ضائر قطعا سواء كان حضوريا او حصوليا او على نحو اخر كما يفهم من صحيح ابي بصير ان الله الف
وفي الكافي على نقيض ذلك ... حقه عليه السلام ... ان ... العلم
الله جل وعلا يعلم قبل ان يخلق الخلق ازلا وابدا فقد اختلف مواليك فقال بعضهم لم يزل الله يعلم
قبل ان يخلق شيئا من خلقه وقال بعضهم انما معنى يعلم يفعل فهو اليوم يعلم انه لا غيره وقبل
الاشياء فقالوا ان اثبتنا انه لم يزل عالما بانه لا غيره فقد اثبتنا معه غيره في ازليته وفي
رواية فان رأيت يا سيدي ان تعلمني ما لا اعدوه الى غيره فكتب ازل الله عالما تبارك وتعالى ذكره وفي الرواية الاخرى
لم يزل الله عالما تبارك وتعالى ذكره وفي هذا الجواب تنبيه على كونه تعالى عالما بغيره في
الازل عند من المعلومات وان الوجود العلمي لا يقتضي اثبات شيء في الازل خلافا
لمن توهم ذلك ودرا عليه وازالة الشبهة وكتب ... لم يزل الله عالما
بالاشياء قبل ان يخلق الاشياء كعلمه بالاشياء بعد ما خلق الاشياء وفيه ايماء لطيف الى
انه لو كان الوجود العلمي منافيا له لا يشترك الا وقال بعضهم ... على ما قرر ... تطرق
الى قوله لو كان امر الفعل امرا لكان قبل ابتداء العالم ما عرفت من انه
ليس قبل ابتداء العالم الا انتزاعه وهو استمرار وجوده تعالى مع ان الظاهر انه
امر اعتباري تقدم ... لهذا الزمان قبل وجود العالم اصلا وحصوله على
اعتبار كونه امرا اعتباريا محضا على ما زعمه المجيب فلا ينفيه شيء من هذه الاجوبة
كيف ولو لزم من مجرد الوجود الذهني كونه شيئا منفيا بها لزم نفي الوقت

التقدير ايضا كما لا يخفى وقد تحرر مما ذكرنا انتفاء القول بوجود هذا الزمان واما عدم الفرق بينها
الا بالليل والنهار فكما يصدق مع وجوده كما توهم كذلك يصدق مع عدم وجود هذا الزمان فلعل
غرض قائليه ان الزمان موهوم مطلقا قبل وجود العالم وبعده والفرق بينهما ان بعد ادارة
الفلك وطلوع الكواكب ونحوها كمقادير الليالي والايام وتحقق الشهور والاعوام بخلاف
قبل ذلك كما سلف فان قيل اذا لم يكن في هذه الروايات دلالة على مخالفة ذلك الزمان
للشرع الانور فما المراد بقوله عليه السلام كما تشير به ظاهر بعض الاثار قلنا لعل المراد به
ما يفيد نفي الازمنة والاوقات قبل خلق الاشياء وايجاد العالم فان فيه اشعارا بنفيه
مطلقا كما لا يخفى او المراد ما يدل على نفي وجود ما على الاوقات والازمان
وكونه قبل القبل ففيه ذلك وقيل ظاهر على ذلك مع ان ما يراد به الجميع وكذا
ما في النهج من قوله عليه السلام وانه يعود سبحانه بعد فناء العالم وحده لا شيء معه كما كان قبل
ابتدائها كذلك يكون بعد فنائها بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا زمان عدمت
عند ذلك الاجال والاوقات وزالت السنون والساعات فانه وان اشعر بانتفاء
الزمان قبل ابتداء العالم الا ان الظاهر منه كغيره ان المراد به الاجال والاوقات
كما بيناه فيما تقدم الا ترى الى قوله عليه السلام عدمت عند ذلك الاجال والاوقات بعد
قوله عليه السلام ولا حين ولا زمان فانه يتبين في ضمنه ما يتبين ما قبله كما تبين في البيان
فالمعنى ان الحال بعد فنائها مثلها قبل ابتدائها وكون الزمان موهوما مشتركا من
بقائها غير متصف بالسنين والساعات ولا متجزئ بالشهور والاعوام والايام
ولا متجدد بالاحاد والاعوام كما في مع وجود العالم وادارة الفلك وطلوع الشمس
والقمر ونحوها فان ذلك مراتب للناس فهو كلامه عليه السلام ايضا لطيف لا عدم

الفرق





الفرق بين هذا الزمان والزمان الموهوم الا بالتبعض بالليل والنهار على ما سبق
وليفهم منه كون هذا الزمان ايضا موهوما مشكل سيما على ما ذكره المجيب من ان انحصار
الفارق في ذلك يقتضي اشتراكهما في جميع الذاتيات واللوازم ومحصل ان هذا
الكلام منه عليه السلام لا يستلزم الا نفي السنين والساعات ووجود الاحاد والاوقات وكذا
امر زائد على المعنى المسمى عندهم بالزمان فقد في الموقف واكثر المتفقهين قد يعرض
للمتصدي كما او قسمت الزمان بالساعات ولا ملازمة بينهما حتى يلزم من انتفاء
الاحاد تنتفي على انتفائه كما يتفرع وجوده على وجوده لجواز ترتب الاحاد والاوقات
على مجرد طلوع الكواكب ونحوها كما ذهب اليه طائفة قلنا ان في كون الزمان موهوما
مطلقا والزمان في قوله عليه السلام محمول على المعنى اللغوي او العرفي دون المعنى المصطلح
كما عرفت سابقا وعلى هذا فلا صراحة في كلامه عليه السلام في وجود الزمان وبداهة امتناع
وكونه مقدار حركة الفلك بل لا دلالة له على شيء من ذلك لشيء من الدلالات فظهر
ان المنازع في وجوده من اوائل الفلاسفة واواخرهم كالشيخ واتباعه لا يقول
الا بوجود الان السيال لا لكونه بمقتضى عقله بل المدعي كونه تابع متعقب وهذا
الظاهر العادي التقليدي اي الحاصل لمن تحقق فهم المعنى العرفي من الزمان فان سبب عليه
التصديق بالساعات والايام من الامور العرضية بالنسبة اليه كما اعترف به بالاد
لوجود الزمان المبحوث عنه مع ان ذلك معنى مغاير له زائد عليه ولهذا تقدم تكفيك
السنون والاعوام وما تقدم منه انه ينقسم الى الشهور والسنين كلام ظاهر لا
حجية فيه فلا بد من التمييز بينهما واتباع الحق فاستمع القول ولا تكون من الجاهلين
وقد تقدم منا التكلم على انتفاء الزمان باي وجه كان قبل ابتداء العالم

ولهذا نبهنا عليه فلا دليل فيها اذ قد فسر الزمان المذكور في الاخبار بالمبدأ الاخر ايضا ولهذا
يحمل الوقت في قول المحقق الطوسي على مطلق الوقت كما صنعه الشارح القوشجي ومن توهم
تخصيصه بالوقت الموجود فقد اخطا كما توهم ذلك بعض المحققين في نفي الزمان بناء على
قوله بان لعدمية العالم على عدمه لعدمية بالذات وقد سبق لنا بيان فساد ذلك كله
بما لا مزيد عليه وقد ذهب المحققين لا حسب طاب ثراه من ان الزمان الموهوم الذي اثبته
الاشاعرة قبل وجود العالم غير صحيح عند المحصلين من المتكلمين ومنهم الطوسي كما نطق به التنقيح
المورد كلامه انتهى كلامه بعض [illegible] واما سنده الفاضل المعاصر للمحقق الشيخ طاب ثراه
وهو الفاضل مولانا صدر الدين محمد شيرازي طاب الله ثراه فتوهم المجيب انه من المحقق المؤلف
سندا له والوجه انه جد غفلة عن انه في ذيل كلام ذلك الفاضل وذهب الى انه
بيان مسلك الفاضل الشيرازي وجهلا بانه لا يطابق ما حققه ذلك التحرير المحقق والفاضل
المدقق في حواشيه وتعليقاته وصحفه وتاليفاته ولكن حب الشيء يعمي ويصم نعوذ بالله
المحقق [illegible] الا [illegible] اذ ان كان تخلف العالم عن الله تعالى امرا واقعيا في نفس الامر
بمقتضى اجماع المليين [illegible] فهذا الاستدلال لا يدل [illegible] لزم
ولا يجوز ان يكون الحركة والجسم لا يستلزم القدم ولا ينفع القول بجواز الترجيح من غير
مرجح وتخلف المعلول عن علته التامة وان سلم توقف [illegible] هنا الاستدلال على ذلك
فليمنع اولا ذلك وليقل ان الزمان امر وهمي منتزع من بقائه تعالى ولا يحتاج الى حركة
ومتحرك وهو مع كونه وهميا نفس امري ويجوز ان يكون اجزاؤه الوهمية شرائط
ومقدمات لوجود الحوادث فيمكن ان يكون العالم بجملته حادثا ويكون حدوث
اول صادر موقوفا على انقضاء جزء معين ازلي من الزمان كما يقول الحكماء

حدوث



في حدوث الحوادث بعينه لان وقت فلم يتوقف شيء سوى ان يقال ان انتزاع
الزمان لا يمكن الا من ان [illegible] او الحركة الفلكية وهو ليس الا مجرد ادعاء من غير
دليل ولا برهان هذا كلامه طاب ثراه وفيه التصريح بان نفي الزمان الموهوم لا اصل له
عند المحققين لعدم قيام دليل عليه ولا برهان وان لتصحيح حدوث العالم به لا بد من غيره
وهو الحق الذي لا شبهة بتعبيره فان لتصحيح الوقت التقديري مما لا وجه له اصلا ولا
محصل له قطعا اذ لو اريد به الامتداد المقدر المفروض قبل ابتداء العالم كما يلزم
من قوله اولا اي لو فرضنا وقدرنا قبل حدوث الزمان زمانا اخر لم يكن العالم
فيه فانه لو لم يكن المفروض ممتدا لم يكن الموجود في الخارج زمانا بل شيئا اخر
وايضا قد صرح بانه في اثناء [illegible] الفلاسفة بهذا الوقت بانه يقدم الباري
على وجود العالم بقدر غير متناه ولكن ذلك الزمان المقدر لا المحقق وظاهر انه يتوقف
على كونه ممتدا ليصح عدم تناهيه لاختصاص التناهي واللاتناهي
بمثله على ما اعترف به غير مرة وكذلك ما ذكره من لتصحيح معنى كان الله ولم يكن
معه شيء وحينئذ لا يكون بينه وبين الزمان الموهوم فرق الا بحسب العبارة اما اذا
كان الموهوم امرا عدميا محضا كما يزعمه المجيب فظاهر واما اذا كان له حظ من نفس
الامر كما يراه المحقق فنقول التقديري لا بد ان يكون ايضا كذلك وان لم يكن شيئا
فيؤول عند التحقيق الى محض وهم ودون ثبوت [illegible] كما اعترف مرارا فلا يصح به
حدوث العالم وغيره [illegible] به الفلاسفة وكذا ان فسر بعدم المحض الغير
المتقدر وليس الى ذلك الغير المتكلم على ما صرح به ثانيا تمسكا بالفارق من
الحدوث في الانواع والزمانية والدهر [illegible] فاذا لم يكن الزمان التقديري بمعنى ا

حدوث الزائد ولا الزمان لانه زمان وتعيين نفس امر للزمان فرض تقديري فلا بد لكن ينبغي
بمعنى الحدوث الدهري اذ لم يعهد منهم اصطلاح غيره ذكره الشهيد فانظر ايها العاقل هل
يرتكب مثل هذا التساقط الصريح والتناقض القبيح من له ادنى دربة في التوضيح والتنقيح و
هل يتكلم بمثله الا من فضلاء عاقل فضلا عن انه فاضل وتحقيق تستدعم كيفية تفسير الحدوث
فيما ذكره كتب استقراء اطولها تغير الزمان الواقع في كلام الطبري بأنه يعم زمان ان كان
الظاهر على ما زعم المحقق لا يمكن ان يراد به الزمان الذي هو مقدار الحركة فلا بد
ان يراد به الزمان الموهوم اذ لم يعهد منهم اصطلاح غير ذلك على انه لا محل منه في الاصطلاح
في ضوابطهم على ما لم يعهد منهم الزمان التقديري تفسير الحدوث الزماني بما لا يطابقه
مع انه ينافي الكمية الحدوث الزماني عبارة عن وجود الماهية بعد عدم واقعي كمي
وقد سمعت ان ما اعتقده او لا تستلزم كونه كمية فلا يؤول القول بالزمان التقديري
الى القول بالحدوث الدهري وانما يرجع الى القول بالزمان الموهوم والا كان
عدما صرفا فلم يكن شيئا وانما ذكر لفظ يتلفظ به من جهان لم يكن له معنى محصل
فلا طائل تحت اعتباره ولا يترتب عليه فائدة اذ لا يتميز شيئا مما يراد منه
ولا وجه لاطلاق اسم الزمان عليه ولا معنى لتسميته بالوقت مع سلب حقيقته
حوزة عنه بل مع اشغاله ذاتياته اذ لا يعتبر فيه كالقدر والكم والانقضاء والسيلان
والتقدم جزء وتأخر جزء الى غير ذلك من الذاتيات والعوارض والظاهر مما
في الفوائد ان الاستقبال كتب الزمان يتم على القول بان الزمان موهوم
مطلق ولا وجود له اصلا قبل العالم وبعده او كتب الزمان التقديري سار
والوارد على في نفسه التقية وهذا انما يتم كتب الزمان الموهوم او كتب الزمان التقديري فلنتم